

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٣١

الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

البند ١٠ من جدول الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام (A/51/1)

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة  
(المادة ١٩ من الميثاق) (A/51/366/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أقترح، إذا لم يكن هناك اعتراض، بأن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة ١٢/٠٠ ظهر اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/51/366/Add.3. وفي رسالة وردت في تلك الوثيقة، يبلغني الأمين العام بأنه، منذ صدور رسائله المؤرخة ١٧ و ٢٠ أيلول/سبتمبر و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، دفعت غامبيا المبالغ اللازمة لخفض ما عليها من متأخرات إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

تقرر ذلك.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انتهت المناقشة العامة للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وتكلم كبار قادة العالم. وهم لم يتفقوا دائما. واستمعنا إلى خلافات هامة في الآراء بشأن مسائل هامة. بيد أننا استمعنا أيضا إلى كلمات تعبر عن احساس قوي بالالتزام بالأمم المتحدة. وهذا الاحساس بالالتزام سيكون حاسما عندما نبدأ أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تنقلهم بين المجتمعات الخالية من المخدرات وقطاع الطرق، والمتحررة من أهوال الجفاف والجوع والأمراض الخبيثة. ونود أن يكون بوسعنا أن نسير على هذا الطريق مع صحبة طيبة، لنمضي بحرية في العمل أو للهو. ونود أن نعمل مع الآخرين على إنهاء الرحلات التي مبعثها الأذى والمذابح.

ولكي تكون الأمم المتحدة الشريك الفعال الذي نحتاجه، لا بد لها أن تعمل الحد من ميلها إلى أن تكون مبعث رضا لكل الناس. فالبرامج والمشاريع الموسعة لا تسفر عن نتائج إيجابية، بل تؤدي بدلا عن ذلك إلى هدر الأموال، والتوسع المفرط، وإلى ميزانيات تمول برامج فرعية صغيرة لها أهداف كبيرة لا تحقق أية نتائج.

وبالنسبة لوفدي، فإن الإصلاح الذي نحتاجه منظمنا سيحول الميزانية البرنامجية من جدول للتطلعات الراهنة إلى مجموعة مركزة من النواتج القابلة للتحقيق. وتسامحنا تجاه البرامج غير الناجعة يكلف ثمنا لم يعد بإمكاننا مجتمعين أن ندفعه. فالبرامج الرمزية، والهيكل غير المتناسقة، والممارسات التي تتميز بالهدر والمتصلة بشؤون الموظفين تشكل ضريبة على الموارد الشحيحة التي يمكننا مجتمعين أن نستثمرها في الأمم المتحدة. وهي ضريبة على مصداقية الجهود المشتركة. وضريبة يجب تخفيضها.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يعالج الحاجة إلى التجديد والإصلاح التنظيميين. وقد بدأت هذه العملية؛ ويجب أن نعطيها زحما إضافيا. ويمكننا أن نستخلص من المناقشة العامة أن هناك تأييدا دوليا واسع النطاق للقواعد والإجراءات الجسورة المتعلقة بمعاملة اللاجئين والتنمية المستدامة، والأمن الإنساني، والجريمة الدولية والمعاقبة عليها، وتنظيم السكان، وحقوق الإنسان، والتفتيش الدقيق على أسلحة الدمار الشامل.

وإذ نتطلع إلى القرن الحادي والعشرين نرى نمو مجتمع دولي يسترشد بالقواعد ويميل إلى المساعدة الذاتية وقادر على العيش بسلام. إننا نسعى من خلال مبادراتنا من أجل الإصلاح إلى تنشيط الأمم المتحدة بالسبل التي تدفع قدما بنمو هذا المجتمع الدولي المدني كيما يعود السلم والأمن اللذين نسعى إلى تحقيقهما بالفائدة على الجميع وليكون صونهما في صالح الجميع.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومتي بهذه الفرصة للتكلم في الجمعية العامة بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. وهذه الوثيقة يمكن تشبيهها بالتقرير السنوي لحملة الأسهم. وعن طريقها يمكننا أن نقيّم أداء مشروعاتنا. والتقرير مسهب. ومن بين الرسائل التي نستخلصها من صفحاته الـ ١٥١ مدى النطاق الذي بلغته أنشطة المنظمة الآن والجهود الكبيرة التي تبذلها من أجل الكثيرين، ومدى التعقيد الذي صار عليه هيكلها للقيام بعملها. وهو يشير إلى ما تحقق ومدى ما زال يتعين علينا أن نفعله. لكن طموح التقرير ينبغي أن ينظر إليه في ضوء الواقع الحرج، وأقصود الموارد المحدودة المتاحة لتناول جدول أعمال يمثل هذه الضخامة. وهذا الواقع يشكل القوة الدافعة لما يقوله الكثيرون منا بعزم متزايد: وهو أننا ينبغي أن نقوم بإصلاح الأمم المتحدة، وأن نقوم بإعدادها للقرن الحادي والعشرين، وأن نلغي من وثائقنا بلاغة الماضي، ومن ممارساتنا عدم الكفاءة والتبديد. وينبغي أن نتكلم بلغة المستقبل وأن نقرن الأقوال بالأفعال. ولا بد أن نتجز هذه المهام جميعا.

وفي الأعوام التي انقضت منذ نهاية الحرب الباردة عملنا معا في هذه المجالات من أجل تعزيز الأمن التعاوني والنهوض بالديمقراطية وتشجيع التنمية المستدامة.

ويمكننا من الكلمات التي استمعنا إليها في المناقشة العامة أن نخلص في افتخار إلى نتيجة مؤداها أن الديمقراطية أصبحت نظام الحكم المفضل في جميع أنحاء العالم؛ وأن من كانوا يعارضون حقوق الإنسان يوما ما أصبحوا الآن يناصرونها، وأن من كانوا ضحية لأنظمة قمعية أصبحوا اليوم وزراء في الحكومة؛ وأن الرأسمالية القائمة على السوق الحرة حلت محل الإدارة الاشتراكية باعتبارها النموذج الاقتصادي المفضل؛ وأن الاستدامة من الناحية البيئية أصبحت شعار استراتيجياتنا الإنمائية. لقد قطعنا شوطا طويلا. فمسيرتنا نحو مستقبل أفضل من أجل الجميع تسير على درب شقّه أسلافنا. ومن أجل المستقبل، ومن أجل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، علينا أن نوسع هذا الدرب ونحوه إلى طريق، وأن نوسعه ونعبده. ويجب أن يكون عريضا بما يكفي لتسير عليه البشرية كلها نحو مستقبل أكثر إشراقا.

وللأمم المتحدة في المستقبل أن تضع العلامات على هذا الطريق. وعلينا نحن جميعا، بالعمل معا بوصفنا الأمم المتحدة، أن نجعل هذا الطريق آمنا لجميع الناس في

الحث على اعتماد مخطط ميزانية تتسم بنمو صفري لفترة السنتين القادمة. إن المسؤولية المالية تؤدي إلى تشجيع الكفاءة. ويتعين علينا أن نعمل معا للحفاظ على ما أنجزناه. ويجب أن نتابع مسارنا. وليس من السهل أن نحدد أنفسنا باتباع هذا الطريق، لكن نجاحنا كفيل بأن يضعنا بثبات على الطريق نحو مستقبل قادرين على تلبية.

ويتطلع وفد الولايات المتحدة إلى العمل مع الزملاء هذا العام بشأن هذه المسائل وغيرها ويطلب أن يظل هذا البند من جدول الأعمال مفتوحا. وينبغي أن تستهدف جهودنا في الجمعية العامة الدفع قدما بأهداف الأمن والرخاء والسلام التي هي في محور مقاصد الأمم المتحدة.

**السيد دينيكو (الاتحاد الروسي)** (ترجمة شفوية عن الروسية): بتعليمات من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، السيد سيرجي لافروف، يشرفني أن أتلو نص بيانه على الجمعية العامة.

"يعرب الوفد الروسي عن امتنانه للأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. ونحن نرى أنه يمثل، في مجمله، وثيقة متسقة ومفصلة تعبر عن منجزات الأمم المتحدة وأوجه قصورها في ظل خلفية من التحولات الجذرية في العالم وفي سياق الإصلاحات العميقة الجارية في المنظمة. ولكننا نعتقد أنه كان من الممكن عرض أولويات الأمم المتحدة في الميدانين السياسي والاقتصادي والميادين الأخرى في السنة القادمة بطريقة أدق.

"إن تحول العالم إلى عالم متعدد الأقطاب يزيد من أهمية الأمم المتحدة بوصفها مركزا عالميا فريدا لتنسيق أنشطة الدول. وينبغي ضمان كفاءة المنظمة عن طريق تقديم دعم ثابت، لا يخضع لتقلبات عارضة، من قبل الدول الأعضاء وعن طريق الوفاء غير الانتقائي بالتزاماتها السياسية والمالية بموجب ميثاق الأمم المتحدة".

"ونحن نقدر التدابير التي اتخذها الأمين العام، في اتصالاته مع مجلس الأمن، لتعزيز إمكانات الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام. ونؤيد التحذير الوارد في التقرير من الخلط بين مجالات السلطة الثلاثة المتميزة في هذا الميدان، والتي أثبتت جدواها، وهي على وجه التحديد التوجيه السياسي

لقد أمعن وفدي النظر في الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة. ونحن ننظر إلى الإصلاح بوصفه العملية التي ستسمح للأمم المتحدة بأن تكون كل ما حلمنا به أن تكون. وينبغي أن تغذي هذه الأحلام أفكارنا. ويجب علينا أن نعمل الفكر من أجل تحويلها إلى واقع. هذا هو واجب الأعضاء. ويجب علينا أن نترك للأمانة العامة إدارة الجهود الجارية. ولا يمكن تحقيق أي تقدم ما لم نشجع الأمين العام على ممارسة امتيازاته بصفته المسؤول الإداري الأول. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالرأي القائل بأنه يمكن جعل الأمانة العامة خاضعة للمساءلة دون التدخل في كل كبيرة وصغيرة. ويتطلب وضع مجموعة رشيدة من الأولويات كل ما لدينا من وقت و طاقة. ولا يمكننا أن نتحمل ضياع جهد في القيام بعمل يكون فيه آخرون في موضع أفضل للقيام به.

لقد شرحنا من قبل تفاصيل اقتراحاتنا المتصلة بالإصلاح. وهي تشكل قائمة وافرة الثراء. وقد تشاطرناها مع زملائنا جميعا. والتزامنا بها لم يتغير. وقد استمعنا إلى الأفكار التي طرحها الزملاء. ونعتقد أننا نعرف أفكارهم حول هذه المسائل. وهناك اتفاق كاف للمضي بالعملية قدما، والتوصل إلى اتفاقات، واعتماد الإصلاحات. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن نتطلع إلى مواصلة عمل الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وقد أحرز تقدم كبير في الماضي، وفي ذلك نحن ندين بالامتنان للرؤساء المشاركين. لقد حان الوقت للدخول في التفاصيل.

إن الإصلاح سيسمح للأمم المتحدة الاستفادة بصورة أفضل من الموارد التي تتيحها الدول الأعضاء. كما أن الإصلاح سيشجع الدول الأعضاء على تقديم الأموال اللازمة. وفي هذا الصدد، تفخر حكومتي بإبلاغ الجمعية العامة بأننا سنتمكن في الأسابيع القادمة من تحويل مبالغ كبيرة إلى الأمم المتحدة، تكفي للحفاظ على مركزنا كمساهم رئيسي. ولكن المسائل الأساسية المتعلقة بالتمويل لا تزال قائمة. ونحن نعتقد أن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية والمعني بالحالة المالية للأمم المتحدة أحرز تقدما. ونتطلع إلى قرار مشترك من أجل وضع جدول للأندية المقررة يكون أكثر إنصافا. ونحن نوافق على أنه ليس من الفطنة أن تكون المنظمة معتمدة اعتمادا مفرطا على إسهامات دولة عضو واحدة.

وفي السنة الماضية وضعنا معا حدا للميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي هذا الخريف، سننضم إلى الآخرين في

بينت الأحداث الأخيرة هناك بوضوح أنه كلما طال التوقف المصطنع في عملية السلام زاد خطر العودة إلى المجابهة. وتنفيذ جميع الاتفاقات التي أبرمت بالفعل ومواصلة المفاوضات في جميع الميادين، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، هما الطريقان الوحيدان للتحرك إلى الإمام.

"وعمليات التقييم الواردة في التقرير بشأن الحالة في المناطق الساخنة في أفريقيا لا يمكن إلا أن تكون مثار قلق عميق. وتؤيد روسيا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية لتشجيع السلم والاستقرار في أفريقيا.

"ونحن نؤيد تأييدا كاملا مناشدة الأمين العام جميع الدول الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتخاذ خطوات للمصادقة عليها في أسرع وقت ممكن ليتسنى دخولها حيز التنفيذ.

"وفي الوقت نفسه، نشاطر الأمين العام قلقه إزاء التهديد الذي لا تزال تشكله المخزونات الهائلة من المواد الانشطارية. وكما يشير التقرير، فإن تنفيذ الاتفاقات، التي توصلت إليها الدول الثماني في نيسان/أبريل ١٩٩٦ في مؤتمر قمة موسكو المعني بالسلامة النووية والأمان النووي، سيساعد على حل هذه المشاكل وسائر المشاكل الأخرى المتعلقة بالسلامة النووية والأمان النووي.

"وقد ركز الأمين العام عن حق وبصورة متكررة الاهتمام على الحالة المالية الصعبة للمنظمة. وعلب الأمانة هو عدم قيام الدول الأعضاء بدفع الأنصبة المقررة، وبالدرجة الأولى القيام على نحو انفرادي بحجب المبالغ المستحقة لأسباب سياسية. ونحن نشترك الأمين العام رأي في أن المهمة التالية هي حل مشكلة تسديد جميع الدول اشتراكاتها الجارية وتسديد الاشتراكات المتأخرة. وروسيا، من جانبها، وعلى الرغم من مصاعبنا الداخلية المعروفة، دفعت هذا العام بالفعل إلى الأمم المتحدة ما يزيد على ٢١٠ ملايين دولار أمريكي، وهذا يتجاوز الاشتراكات المقررة عليها لهذه الفترة. وسوف تستمر دفعاتنا وفقا للقرارات التي سبق وأن أعلنها رئيس وحكومة الاتحاد الروسي.

من مجلس الأمن، والتوجيه التنفيذي المسؤول عنه الأمين العام، والقيادة في الميدان المناطة برؤساء بعثات صنع السلام.

"وتؤيد روسيا تأييدا كاملا دعوة الأمين العالمي قيام تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ميدان الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام. ويعكس التقرير بصورة موضوعية دور صنع السلام الذي تقوم به روسيا في حل الصراع بين جورجيا وأبخازيا والنهوض بعملية السلام في طاجيكستان وناغورني كاراباخ، بالإضافة إلى مساهمة الأمم المتحدة في تسوية الصراعات في منطقة رابطة الدول المستقلة. ونحن مقتنعون بأن مساهمة الأمم المتحدة في هذه الجهود يمكن، وينبغي لها، أن تكون أكبر وأن تشمل تواجدا أوسع في صنع السلام، وتوفير الدعم المالي والأدبي والسياسي لعمليات حفظ السلام التي تجري تحت رعاية رابطة الدول المستقلة.

"ويشتمل التقرير على فصول عن الحالة في أفغانستان، وهي مهمة بشكل خاص في ضوء التطورات الأخيرة هناك. وتنطوي بالدرجة الأولى على نداء إلى جميع الأطراف الأفغانية لوقف القتال فورا واللجوء غير المشروط إلى حوار سلمي. وقد قدم قادة خمس من دول رابطة الدول المستقلة، في اجتماعهم الأخير الذي عقده في ألماتي، اقتراحات مماثلة.

"وتم الوصول إلى مرحلة هامة في التسوية في البوسنة. والانتخابات التي أجريت هناك ورفع مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية بالكامل عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية سربسكا كان من المعالم البارزة في تطورات ما يعرف بالأزمة اليوغوسلافية وعزز عملية السلام. ونعتقد أنه سيتم في المستقبل القريب اتخاذ القرار الذي طال انتظاره بشأن استئناف مشاركة يوغوسلافيا في أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الدولية الأخرى. وهذه خطوة لا غنى عنها ومن شأنها أن تسهم في استمرار عملية السلام وفي تعزيز هيبة الأمم المتحدة نفسها.

"ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم التسوية السياسية في الشرق الأوسط. وقد

الدولي والفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالغابات.

"وقد لمسنا معلومات مفيدة عن العمل الذي اضطلع به في إطار البرنامج المنفذ لصالح الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول من جانب مكتب الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وما إلى ذلك.

"ويلاحظ التقرير أن الأنشطة التي تضطلع بها الصناديق والبرامج التنفيذية للنهوض بالتنمية المستدامة بيئيا، التي تستهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية، تتعرض للضرر لأن البلدان المانحة تعتمد تخفيض تمويلها. ومن البديهي أن يثير هذا قلقا ويتطلب ردا مناسباً من المجتمع الدولي.

"وتتضافر الأسباب الداعية إلى إعطاء الأولوية للمجال الإنساني الذي أبرزه الأمين العام في تقريره، ولا سيما دعوته إلى إيلاء اهتمام أكبر للآزمات في أفريقيا، حيث مستوى المعاناة الإنسانية لا يمكن أن تضاهيه المساعدة الإنسانية المقدمة.

"وهناك صلة مستمرة، يتعين التأكيد عليها، بين تقديم المساعدة والانتعاش والتنمية، لا سيما في فترة ما بعد انتهاء الصراع، لا تزال تتصدر جدول الأعمال. ونود أن نرى قريبا تفعيل الخطوات المفيدة التي استهلكتها إدارة الشؤون الإنسانية، وهي إدخال نظام الإنذار المبكر بشأن الحالات الإنسانية وشبكة الإغاثة. ومن المهم أيضا تعزيز مبادرة "الخوذ البيض" في ضوء التجربة المبكرة المكتسبة في أرمينيا وأنغولا وجامايكا وقطاع غزة وهايتي، وكذلك الاستخدام الرشيد للمرافق العسكرية ومرافق الدفاع المدني لتقديم المساعدة العاجلة في حالة وقوع كوارث طبيعية.

"ونلاحظ بارتياح أهمية إبقاء القضايا المتصلة بتعزيز سيادة القانون الدولي وتعزيز دوره بوصفه أساسا لنظام عالمي عادل قيد الاستعراض، وهي الأهمية التي يشدد عليها التقرير. وعلى وجه الخصوص، يمكن للتنفيذ الكامل لبرنامج عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، الذي أعلنته الجمعية العامة،

"ومن المفيد أن يشدد الأمين العام على فكرة طالما دافعنا عنها: وهي إيجاد حل طويل الأجل لمشاكل تمويل الأمم المتحدة، التي تكمن في وضع جدول جديد للأنشطة المقررة يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تعول عليه. ونعتزم الإصرار على التوصل إلى مثل هذا الحل في إطار الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة.

"ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام بجعل عملية استعراض ميزانية الأمم المتحدة أبسط وأكثر مرونة، مما يحولها إلى أداة أكثر فعالية للدول الأعضاء وللأمانة العامة على حد سواء.

"إن عمليات تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والواردة في التقرير تبين بشكل مقنع بقدر كاف الدور الحقيقي والهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النظام القائم للمؤسسات المتعددة الأطراف. وفي الوقت نفسه، أخفق التقرير للأسف، في أن يبين بشكل كامل وواضح المزايا النسبية للأمم المتحدة في هذا المجال. إذ لا يوجد عمليا تحليل لفعالية هذه الأنشطة، ولا توجد أيضا مقترحات لتعزيز التنسيق في القطاع الاقتصادي، الذي يوجه إليه نقد له ما يبرره في المفاوضات الحكومية الدولية نتيجة للتكرار والازدواجية في أعمال وحداته، والأخذ بنهج غير منسق والسلبقيما يتعلق بعملية الإصلاح. ونأمل أن يصحح الأمين العام هذه الإغفالات في تقريره القادم عن أعمال المنظمة.

"ونود أن نرى التقرير يشتمل لا على مجرد أمثلة ولكن على عمليات تقييم محددة أيضا لإيجابيات وسلبيات التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص وغيرها من الشركاء.

"وفي نفس الوقت، يوجد عرض مثير للاهتمام لأهداف وإمكانيات المبادرات الهامة المشتركة التي اتخذت في السنوات الأخيرة تحت رعاية الأمم المتحدة، ومن بينها مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومرفق البيئة العالمية والفريق الاستشاري المعني بالبحث الزراعي

الأعضاء في المنظمة مع المراعاة الصارمة لهذه القرارات.

"وختاماً، أود أن أشير إلى أننا، شأننا شأن عدد من الوفود الأخرى، نعتقد أنه من المفيد أن يقدم الأمين العام تقريره عن أعمال المنظمة شفويًا. ويبدو لنا أنه لا مبرر للشكوك التي يثيرها بعض الممثلين في هذا الصدد. ونعتقد أنه ينبغي، فيما يتعلق بواحد من أهم صكوك المنظمة على صعيد السياسة العامة، أن يعرضه الأمين العام شخصياً ببيان منه. ويمكن أن تبدأ هذه الممارسة من الدورة المقبلة".

**السيد فالي (البرازيل)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
سيدي، يسرني مزيد السرور أن أتكلم في ظل رئاستكم لكي أعرض ملاحظات البرازيل على تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لهذا العام.

وكالعادة، يضم التقرير السنوي عرضاً شاملاً للمعلومات عن أعمال الأمم المتحدة في مختلف مجالات نشاطها، وصياغات تفسيرية أوضح عن المكان الذي ننطلق منه ووجهتنا. إننا نشني على الأمين العام لجهوده المتواصلة أثناء السنوات الخمس الأخيرة لتزويدنا بمواد تفصيلية بقدر الإمكان حول النطاق الكامل لولاية المنظمة، بينما يشركنا في مفاهيمه العديدة حول التيارات الأساسية المؤثرة والسبل الممكنة لمعالجتها.

وسنة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة كان لها ما يبررها. والبرازيل، بصفتها إحدى الدول الموقعة الأصلية على ميثاق الأمم المتحدة، فقد كانت من بين الوفود التي شاركت في ذلك الاحتفال بشعور من الفخر بالإنجازات السابقة للمنظمة وبالآمال العريضة في المستقبل. وقد اختار الأمين العام "التجديد والإصلاح" عنواناً لمقدمة الفترة التي يتناولها تقريره الخامس هذا. إن هذا هو الاتجاه الذي ساد وفد بلدي لدى اشتراكه في أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

ومشاركتنا في الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة التي تسعى إلى وضع تخطيط للأمم متحدة أفضل وأكثر فعالية يحفزها بصفة خاصة إيمان صادق بقدرة المنظمة على التغلب على العقبات التقنية والسياسية التي تعترض طريق الإصلاح. ومع ذلك، كما أشرنا بصراحة تامة في البيان المتعلق بتأييد تجديد نهج التعددية الصادر في

أن يسهم فسي تحقيق هذه الغاية. ومبادرة روسيا الداعية إلى عقد مؤتمر ثالث للسلام تتمشى مع تلك المبادرة.

"ويركز المجتمع العالمي اهتمامه على مسائل مجابهة التحديات الجديدة التي تواجه الأمن الدولي، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وإدمان المخدرات. ويؤيد وفدنا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجالات الأولوية هذه. ويأمل أن تتيح المقترحات العملية التي قدمت في هذه الدورة، ومنها المقترح الروسي بشأن وضع اتفاقية لمناهضة أعمال الإرهاب النووي، زخماً إضافياً لوضع أساس قانوني دولي للتعاون.

"وحقوق الإنسان هي إحدى المسائل الجوهرية في جدول أعمال الأمم المتحدة. ويسعدنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام يولي أهمية خاصة ليس لمشاكل حماية اللاجئين وتوطينهم فسي حالات الطوارئ فحسب، بل للمعاملة الوقائية للآزمات التي تؤدي إلى ظهور مشاكل اللاجئين أيضاً.

"ويشير الأمين العام إشارة خاصة إلى النتيجة التي توصل إليها المؤتمر الإقليمي المعني باللاجئين في أراضي الاتحاد السوفياتي سابقاً، الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام، بشأن الحاجة إلى الحد من ظاهرة الأشخاص الذين لا ينتمون إلى دولة والقضاء على تلك الظاهرة بفرض منع ظهور لاجئين جدد. وهذا النهج، بتأكيد على التدابير الوقائية، يجب أن ينفذ بصفة مستمرة من الناحية العملية، بما في ذلك أثناء المناقشة التي تجري في هذه الدورة حول حالة حقوق الإنسان في البلدان التي تحرم جزءاً كبيراً من سكانها من فرصة الحصول على الجنسية وممارسة الكثير من حقوق الإنسان الأخرى المعترف بها بصفة عامة.

"ونوافق على تقييم دور مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بإصلاح آلية حقوق الإنسان في المنظمة. وفي نفس الوقت، ينبغي لمقترحات إصلاح أنشطة الأمم المتحدة في ذلك المجال، وعملاً بقرارات الجمعية العامة، أن يناقشها أولاً فريق عامل منبثق عن اللجنة الثالثة ثم تنفذ على أساس مقررات الدول

شواغل أمنية أخرى تبدو ثانوية في نظر البلدان التي كانت مثل بلدي، من بين الدول الأقل تسليحا وغير الحائزة للأسلحة النووية. وقد يحظى التهديد النووي باهتمام أقل اليوم، ولكنه لم يختف.

وتتفق البرازيل مع الأمين العام في تقييمه للأهمية التاريخية لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما نؤيد نداء الأمين العام الموجه إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لمواصلة تخفيض حجم ترساناتها، وفقا لتوصيات لجنة كانبيرا. ونلاحظ بعين الرضى أن نصف الكرة الجنوبي وبعض المناطق المتاخمة لشمال خط الاستواء أصبحت خالية من الأسلحة النووية بفضل الاختتام الناجح للمفاوضات التي أدت إلى فتح باب التوقيع على معاهدي بيليندبا وبانجكوك.

ولما كنا طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإننا نحث الدولتين اللتين أعلن أنهما حائزتان للأسلحة الكيميائية على المسارعة إلى التصديق على هذه المعاهدة الهامة. وفضلا عن ذلك، فإنه بينما يعمل المجتمع الدولي في سبيل القضاء على الألغام البرية المضادة للأفراد، أعلننا نحن من جانب واحد وقف تصدير الألغام البرية.

وإن الإمكانيات التي أتاحت إثر توفر قدر أكبر من التعاون بين الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن بعد حرب الخليج، أسفرت عن تكثيف أنشطة المجلس في مواجهة مجموعة جديدة من التحديات تتمثل في منع وقوع الصراعات والتحكم فيها وحلها. إلا أنه نتج عن هذه الأنشطة أمر يثير القلق، وهو عدم وضوح التمييز بين التسوية السلمية للمنازعات من جهة، والقسر من جهة أخرى. والاتجاه الذي يجب الإجماع على الإجراءات العسكرية على حساب الدبلوماسية ليس بالاتجاه الذي لدى وفد بلدي استعداد لاتباعه، ونرى أنه ليس له سند يؤيده في الميثاق، الذي لا يعتبر القسر إلا ملاذا أخيرا.

يعلن الأمين العام في تقريره أن:

"النشاط الذي يطلق عليه اسم 'الدبلوماسية الوقائية' ينبغي أن يسمى 'العمل الوقائي'". (A/51/1، الفقرة ٦٥٢)

وإذا كانت لفظة "العمل" في هذا السياق يفهم منها أنها تدابير لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو

نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من ١٦ رئيس دولة وحكومة، من بينهم رئيس بلدي، "فالآمال التي راودتنا جميعا لم تتحقق بعد". (A/51/408، المرفق، ص ٢)

وعلى الرغم من الخطب البليغة لصالح نهج التعددية التي استمعنا إليها في العام الماضي، لا تزال هناك هوة تزداد اتساعا بين التعاون الدولي الذي لدينا وذلك الذي نحتاج إليه، وقد أشارت البلدان الـ ١٦ إلى ذلك بكل فطنة في الوثيقة A/51/408. وبالتالي، فمما يؤسف له أن الاستعراض الوارد في التقرير لنشاط العام الماضي لا يمكن أن يكون من قبيل تهنة النفس. ونحن نتفق مع الأمين العام عندما يشير إلى أن الإصلاح عملية مستمرة. ولكن يجب تحسين ظروف هذه العملية المستمرة إذا كان لها أن تنطلق قدما بسرعة مطردة وكافية لتجنب الميول الأخرى الأقل تشجيعا.

وللأمانة العامة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية دور تضطلع به في المساعدة على تحسين الأوضاع، ونتوقع باستمرار توفير قيادة خاصة من أولئك الذين تركز حقوقهم وواجباتهم الخاصة على قدرتهم على القيادة.

وقد وضع الأمين العام ثلاثة مبادئ توجيهية لمساعدتنا المقبلة في الأمم المتحدة، وهذه المبادئ هي الأعمدة التي تركز عليها سياسة البرازيل الخارجية، وهي السلام والتنمية وإحلال الديمقراطية. ونؤكد دائما أن من المستصوب إقامة علاقة وثيقة بين السلام والتنمية بما يقوي كل منهما الآخر. وما زلنا مقتنعين بأهمية هذه العلاقة المترابطة بالنسبة لجدول الأعمال الدولي المعاصر.

وقبل عقود ثلاثة استحدث السفير أراوخو كاسترو تعبيرا جديدا من ثلاث عبارات للأمم المتحدة في ذلك الوقت، وهو نزع السلاح، والتنمية، وإنهاء الاستعمار. وقبل سنتين وضع وزير العلاقات الخارجية في البرازيل شعارا لمنظمة قضت على البقية الباقية من الاستعمار، وهو: الديمقراطية، والتنمية، ونزع السلاح.

ولئن كنا نتفق أساسا مع المبادئ الثلاثة التي وضعها الأمين العام، فإنني أود أن أتناول كلا منها بشيء من التفصيل. إننا لم نركز فيما سبق على أهمية نزع السلاح في تعزيز السلم والأمن العالميين بطريقة عشوائية، فإلى وقت قريب جدا كان من شأن التوترات التي ولدتها المنافسة بين الدول الحائزة لأقوى الأسلحة أن جعلت أي

وبعد أن تكلمت عن الأهمية المتواصلة التي يكتسبها نزع السلاح والدبلوماسية بالنسبة لتعزيز السلام، وعن الحاجة الماسة إلى تعزيز دور المنظمة في النهوض بالتنمية، أود أن أختتم بياني بكلمة عن الديمقراطية.

ومن بين الملامح اللافتة للنظر في الأنشطة الأخيرة للجمعية العامة ومجلس الأمن الاتجاه العام نحو بناء توافق الآراء واعتماد القرارات بالاجماع. ونحن نرحب بهذا الاتجاه إلى الحد الذي يمكن أن ينظر إليه على أنه تعبير عن توافق واسع النطاق في آراء الدول الأعضاء في سبيل تحقيق أهداف مشتركة. إلا أن الديمقراطية الحقيقية والنشطة تتميز في معظم الأحيان بوجود عدد كبير من الأصوات المعارضة. ونحن مقتنعون بأن هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، في أوقات التجديد والإصلاح هذه، ستكسب حتما من التعددية التي يتم الإعراب عنها بصورة ديمقراطية. وفي هذا الوقت الذي أصبح فيه الاحتفاظ بتعدد الأطراف موضع شك، ولا يزال تعزيزها بعيد المنال، يتعين علينا أن نستفيد استفادة كاملة من الإمكانيات التي يوفرها هذا المحفل العالمي لكي ندفع قدما بالديمقراطية والتنمية والسلام.

السيد تورباي (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):  
اسمحوا لي أن أعرب لكم، سيدي، باسم حركة عدم الانحياز، عن أحر تهانئي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. إن معرفتكم وخبراتكم ستسهم إسهاما كبيرا في إنجاح أعمالنا في الدورة الحالية. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد ديوغو فريetas دو أمارال، ممثل البرتغال، على ما أنجزه من عمل لا يقدر بثمن أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة.

أود كذلك أن أشكر الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، باسم حركة عدم الانحياز، على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/51/1، وعلى المبادرات التي اضطلع بها لتعزيز فعالية المنظمة وأمانتها العامة.

وقد يكون من المتعذر أن نتناول في بيان واحد كل المواضيع الواردة في التقرير المعروض علينا. ومع ذلك، ودون محاولة معالجة محتويات التقرير على وجه التخصيص، اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة، بما في ذلك دور الجمعية العامة، في النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا الصدد، من المهم بمكان أن تضع المنظمة قضية التنمية في مقدمة

المساعدة الإنسانية فلا مانع لدينا. ومع ذلك ما زالت لدينا شكوك حول الحكمة من وراء هذه الملاحظة. فكلمة "عمل" تظهر مرة واحدة في الفصل السادس من الميثاق رغم أنها تظهر ثماني مرات في الفصل السابع، بما في ذلك عنوانه. وواضح أن منع وقوع الصراع ليس من أنشطة الفصل السابع؛ وكما أشار الأمين العام عن صواب، لا يمكن فرضه على الأطراف. وبالتالي لا يجوز الخلط بينه، ولو عن غير قصد، وبين تدابير الإنفاذ لأنه، بحكم تعريفه، مجال لممارسة جهود غير قسرية، من خلال الإقناع والتفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم؛ فهو، باختصار، يظل مجالا من مجالات الدبلوماسية.

وبوصفي ممثل بلد له تقاليد دبلوماسية راسخة، أود أنؤكد التزام البرازيل بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ورفضها للقسر إلا كملاذ أخير، ومع التقيد الصارم بالميثاق. فالدبلوماسية اليوم لا تزال مهمة بقدر ما كانت عندما ظهرت الدولة القومية لأول مرة. والإيحاء بغير ذلك قد يكون ضربا من الحمق في بيئة تفضي فيها أصلا الخلط بين المفاهيم.

ولا شك أن العديد من الأزمات التي تتشكل اليوم تتحدى قدرة المنظمة على التصدي لها. ولكن الدرس الذي تعلمناه من سنوات ما بعد حرب الخليج في منع فئة جديدة من الصراعات والسيطرة عليها وحلها هو أن الأمم المتحدة يمكنها أن تكون فعالة إلى أقصى حد عندما تجد الوسيلة لتأديته عملها بصورة حيادية، وأنها تفقد مصداقيتها عندما لا تفعل ذلك.

والأمين العام يبرز في تقريره أهمية دورة المؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات في الوفاء بمسؤوليات الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ونود أن يكون بوسعنا أن نتفق معه في تقييمه بأنها تثمر نتائج ملموسة وبعيدة المدى، وسوف نواصل بذل قصارى جهدنا لضمان ذلك. ومن ناحية أخرى، نرى من السابق لأوانه التكلم عن "تنفيذ خطة للتنمية" (A/51/1)، الجزء الثالث ألف) عندما لا تكون محتوياتها قد تشكلت أو اعتمدت حتى الآن بالصورة المرضية. ومع ذلك، نتفق مع الأمين العام في تأكيده على ضرورة الحفاظ على الموقع المركزي الذي تشغله الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية؛ وخاصة في معرض تدني تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو.

واسعة النطاق من المسائل الأساسية، كما يتناول أيضا الحالات الجارية والسابقة. ويسعى التقرير إلى تلخيص التحليلات وعمليات التقييم المتعلقة بهذه الشبكة المعقدة من المسائل الوطنية والإقليمية والعالمية بطريقة بليغة. وهذه بالتأكيد ليست مهمة سهلة، بل إنها يمكن أن تسفر عن مغالاة في التبسيط. وسأعود إلى هذه النقطة في مرحلة أخيرة من بياني.

مع ذلك، هناك مادة جوهرية كثيرة في التقرير ستوفر للدول الأعضاء مصدرا للمعلومات للمناقشة في الجمعية. وإجراء مناقشة شاملة أمر ضروري حتى يمكن أن تظهر سياسة حكومية دولية سليمة نتيجة تبادلنا للآراء. ونحن لا نريد أن نتناول بالتفصيل الأفكار الرئيسية أو القطاعات التي يتناولها التقرير، لأننا نأمل في إبداء تعليقات ومقترحات أكثر تحديدا بشأن بنود بعينها من جدول الأعمال وفي اللجان المعنية. وملاحظاتنا ستقتصر على تعليقات عامة تخص الفحوى الشامل للتقرير، بينما نركز على بعض الجوانب التي تهم حكومة بلدي بشكل خاص.

كما يشهد التقرير، حققت الأمم بعض النجاحات، وعانت من بعض الفشل وهي تواجه مستقبلا ماليا تحوطه الشكوك. إن ما حدث في البداية من زيادة في التفاؤل بنهاية الحرب الباردة حلت محله الآن واقعية متزنة وتقدير عملي لما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة وما يرغب أعضاؤها في القيام به ويقدر على القيام به في تعزيز السلم والتنمية والأمن داخل الدول وفيما بين الدول. والواقع المتصل بالموضوع هو أن الأمم المتحدة يمكنها القيام بما توكله الدول الأعضاء إليها للقيام به. ومن الطبيعي، أنها لا يمكنها أن تقوم بأكثر أو أقل من ذلك. وبينما تقرير الأمين العام يتميز بهذا الإحساس بالواقعية، نرى أنه من الضروري إيلاء اهتمام للمبادئ التوجيهية الواضحة للسياسة العامة التي أرسنها الأجهزة الحكومية الدولية أكثر من الاهتمام الذي يولى إلى ترجمة الأمانة العامة لبعض المفاهيم سواء كانت ترتبط بـ "خطة للسلم" أو بـ "خطة للتنمية". وقد أوضح ممثل كولومبيا هذه النقطة توضيحا مقنعا الآن عندما تكلم بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز.

إننا نتشاطر النتيجة التي توصل إليها الأمين العام بأن التنمية وإضفاء الطابع الديمقراطي سيكونان أكثر الوسائل فعالية لمنع وقوع الصراعات. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام لا يزال ملتزما بضمان أنه مهما كانت جهود حفظ

جدول أعمالها. ومن ثم، نعتقد أنه ينبغي تخصيص فصل مستقل للتنمية في تقرير الأمين العام، لأن التنمية ضرورة حتمية، وهدف وحق، ولأنها، وهو الأهم، الأساس التي يبنى عليه السلام.

أود أيضا أن أدلي بتعقيبات محددة على ما ذكرته لجنة التنسيق المشتركة في الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. أولا، بالنظر إلى طبيعة ونطاق تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، قد يكون من المفيد جدا إعداد ملخص تنفيذي يغطي أهم المسائل الواردة في التقرير.

ثانيا، يجب أن يناقش التقرير في جلسة عامة عقب اختتام المناقشة العامة مباشرة، مما يتيح فرصة لتقييم طريقة ومدى تنفيذ الأمانة العامة للولايات التي أناطتها بها الجمعية العامة. ومن حق الدول الأعضاء أن تقرر ما هي الأولويات. فهذه الدول، وعلى أساس تلك الأولويات وعن طريق الجمعية العامة، هي التي تمنح ولايات محددة.

ثالثا، يجب أن يترتب على النظر في التقرير، تبعا لذلك، إجراء تحليل متعمق لمحتوياته. وكنتيجه لهذا التحليل يتخذ الإجراء الملموس والملائم بشأن التقرير. ومن المطلوب إذن إيجاد طريقة أنسب لدراسة التقرير، إضافة للمناقشة الحالية. وهذا النوع من التحليل من شأنه أيضا أن يتيح للجمعية العامة فرصة لإحالة بعض المسائل الواردة عن التقرير إلى اللجان الرئيسية متى كانت القضايا المطروحة في فرع من فروع التقرير تتطلب تحليلا متخصصا.

رابعا، ينبغي تقديم التقرير في مرحلة مبكرة، ويجب إتاحتها في الوقت المناسب لجميع الدول الأعضاء بكل اللغات الرسمية للمنظمة.

السيد دي سيلفا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره المفصل الذي يتناول مختلف وجوه عمل المنظمة، والذي يركز تركيزا خاصا على الإصلاح، وإقامة السلام، ومنع وقوع الصراعات وبعض جوانب التنمية. وفي أعقاب المناقشات الواسعة النطاق والتحليل المتعمق في الدورة التذكارية الخمسين فيما يتعلق بتحديد الأمم المتحدة، أصبحت الدول الأعضاء الآن في وضع أفضل تنطلق منه لتقييم أعمال المنظمة. والتقرير يتناول مجموعة من المشاكل السياسية والأمنية والإنمائية المعقدة التي تشتمل على طائفة

وضع لا ينظر فيه إلى مسائل التنمية إلا في سياق جهود الأمم المتحدة الشاملة في ميادين الدبلوماسية الوقائية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان. إن هذه عمليات متوازنة يجب أن تسير جنباً إلى جنب. ومن الضروري تناول الحالات على أساس كل حالة على حدة. ومن الصعب تحويل تلك المسائل المعقدة إلى ممارسة موضوعية واحدة يتم في إطارها التأليف بين طائفة من الحالات المعقدة في وصفة واحدة لمنع الصراعات أو حلها أو لبناء السلم. وبينما التكامل بين أنشطة الأمم المتحدة قد يكون مرغوباً فيه في بعض الحالات، فإن فض الارتباط قد يكون مفيداً في حالات أخرى. وسواء بالنسبة للتنمية أو منع الصراعات أو المساعدة الإنسانية، لكل حالة من الحالات ديناميتها وسماتها وخصوصياتها وحساسياتها الخاصة بها. وهذه ينبغي أن توضع في الاعتبار عند اقتراح حلول رئيسية موضوعية لمختلف الحالات، بما في ذلك تلك الموصوفة في تقرير الأمين العام. ونأمل أن يكون النهج الواسع التفرع الوارد في التقرير هو فقط لغرض العرض ولا يمثل تخلياً عن سياسة الأمم المتحدة المقبولة والمعروفة جيداً الخاصة بمعاملة مختلف الحالات على أساس كل حالة على حدة، وهي سياسة جرى التأكيد عليها في القرارين ١٢٠/٤٧ و ١٨٢/٤٦، اللذين يتناولان سياسة الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة وسياسات المساعدة الإنسانية.

هناك بضعة جوانب قليلة في تقرير الأمين العام نريد التعليق عليها في ضوء ملاحظاتي العامة، لأن لها آثاراً سواء على مبادئ الميثاق المتعلقة بسيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة الأمم المتحدة بشأن الدبلوماسية الوقائية، التي أجرت الدول الأعضاء بشأنها مفاوضات شاقة وأدرجت في سلسلة من قرارات الجمعية العامة التي أعقبت تقرير الأمين العام "خطة للسلم".

ويشير تقرير الأمين العام لهذا العام إلى

"توفر قاعدة بيانات نظام الإنذار المبكر الإنساني لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلم، في المستقبل القريب، وهي قاعدة البيانات التي وضعتها وتحفظها إدارة الشؤون الإنسانية". (A/51/1، الفقرة ٦٤٥)

وفي الوقت الذي يمكن أن تكون فيه هذه القاعدة أداة مفيدة للمعلومات من الأساسي والحيوي أن تبقى الدول

السلم والمساعدة الإنسانية عاجلة وملحة، فإنها ينبغي ألا تصرفنا عن الجهود الطويلة الأجل من أجل التنمية والتقدم الإنساني. وبينما يبدو هذا بديهياً، فإن البلدان النامية لا تزال بحاجة إلى أن ترى عملاً أكثر تحديدا لترجمة هذا المبدأ السامي إلى حقيقة واقعة. إن التخلف الاقتصادي يحتم في كثير من الأحيان العوامل والظروف التي يظهر فيها صراع ما. والفوارق الاقتصادية، والظلم الاجتماعي وانتهاك الحقوق هي الأسباب الرئيسية لنشوب الصراعات.

وفي عصر يتسم بالميزانيات المتناقضة للتنمية المتعددة الأطراف، للأمم المتحدة دور لا غنى عنه بوصفها عاملاً حافزاً، سواء في مجال سياسة الاقتصاد الكلي أو في المجالات التشغيلية، لتعزيز النمو والتنمية على مستوى العالم. ولذلك نحن نتفق مع الأمين العام على أن على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لتحقيق توافق آراء دولي بشأن إطار جديد رشيد للتعاون الإنمائي. ونود أن نؤكد في هذا الشأن قلق البلدان النامية وخيبة أملها لأن العمل بشأن خطة للتنمية لا يزال في نطاق المناقشات. وجدول أعمال التنمية يواجه مستقبلاً مالياً تحيطه الشكوك، كما هو الحال بالنسبة للأمم المتحدة نفسها.

إن توافق الآراء الدولي الهام الذي تجسد في جدول أعمال القرن ٢١ في ريو وفي نتائج مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي الأول، الذي عُقد في كوبنهاغن، وعد بالكثير، ولكنه لم يقدم سوى القليل فيما يتعلق بالتزامات بتقديم الموارد والفوائد الملموسة للبلدان المحتاجة في العالم النامي. وحالات الفشل هذه لا تمثل تدابير سليمة لبناء الثقة بشأن آفاق المستقبل، وإنما تبين الهوة السحيقة بين الأمل والتحقيق. ونحن نتطلع إلى الاستعراض والتقييم اللذين سيجري القيام بهما في العام المقبل بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولكننا نخشى ألا يجدي كثيراً - أو لا يجدي على الإطلاق - مجرد التأكيد مجدداً على الأهداف دون الارتباط بالتزامات مناسبة بتقديم الموارد. ولو أجري تحليل أكثر تركيزاً على هذه النقطة لكان ذلك أجدى.

وفي إطار النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة، يجب أن تتحرر مسائل التنمية من المسائل السياسية المعقدة المتعلقة بمنع وقوع الصراعات. ووضع نهج متكامل لمنع الصراعات وللتنمية قد يكون مهمة مثيرة للتحدي من الناحية المفاهيمية. وهذا ينبغي ألا يؤدي إلى

هذه الدراسات لإجراء مناقشات حكومية دولية حولها في الأمم المتحدة حتى تبقى الدول الأعضاء على علم تام بالمفاهيم الآخذة في التطور من حيث صلتها بالواقع التنفيذي.

وليست ثمة مبالغة في التأكيد على ضرورة إجراء مشاورات مستمرة مع الدول الأعضاء على النحو الوارد في القرارات ١٢٠/٤٧ و ١٨٢/٤٦ حتى نضمن أن تظل قرارات الأمم المتحدة وتقريرها وعملية إنجاز البرامج متسقة مع السياسات الحكومية الدولية التي تضعها الجمعية العامة. وثمة حاجة أيضا لأن تقدم الأمم المتحدة، وبصفة خاصة الوكالات التي تعمل على الصعيد القطري، معلومات مستكملة ودقيقة إلى المقرر بشأن الحالة في بلد ما. وهنا مرة أخرى نجد أن المشاورات التي تجريها الأمم المتحدة على الصعيد القطري وعلى مستوى المقرر، ذات أهمية قصوى ليس فقط للتوصل إلى معلومات دقيقة وإنما - وهذا هو الأهم - لإجراء تقييم سليم لحالات بالغة التعقيد يمكن أن يساء تفسيرها أو يساء فهمها من جانب مجموعات المصالح المختلفة.

وفيما يتعلق ببليدي سري لانكا، اضطررنا إلى أن نحيط الأمين العام علما ببعض أوجه عدم الدقة وبعض حالات التبسيط الجسيمة المبالغ فيها التي وردت في التقرير. ونعتقد أن هذا يرجع أساسا إلى عدم إجراء مشاورات مع الحكومة، سواء على الصعيد الميداني أو على مستوى المقرر بشأن هذه الأمور قبل تنظيمها وتقديمها للنشر. لقد كانت بعض الحقائق المقدمة بالية وقديمة وكانت بعض الصياغات المستخدمة مضللة وغير مدروسة ولها آثار على مبادئ هامة مثل السلامة الإقليمية والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو. وقد دعت حكومة سري لانكا عددا من الوكالات التابعة للأمم المتحدة للعمل في البلاد استكمالاً لعلاقات التعاون الإنمائي الطويل العهد مع الأمم المتحدة. وفي السياق الحالي للعنف الذي يبادر الإرهابيون بشنّه في بعض أجزاء من سري لانكا، طلب إلى هذه الوكالات أن تقوم ببعض المهام الإنسانية. وتقدر الحكومة هذا التعاون ولكنها تود أن تكون هذه الأنشطة متسقة مع المبادئ المقبولة المتعلقة بمهام الأمم المتحدة في ميادين الشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن ما يرد في التقرير يفترق إلى الدقة كما أنه قديم من حيث الواقع. ولا أريد أن أدخل في التفاصيل فقد عممنا الوثيقة (A/51/398) التي تقدم الموقف السليم فيما يتعلق بالحالة المشار إليها في تقرير الأمين العام.

الأعضاء على علم تام بمحتويات قاعدة البيانات هذه والطريقة المقترحة لاستخدامها.

ومن المفترض أن تتاح للدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات هذه ليس لجعلها أكثر شمولاً وصحة فحسب، ولكن أيضا حتى تحاط هذه الدول علما بمضمون النظام لكي تسهم في استراتيجيات الرد الممكنة لتناول هذه الحالات الإنسانية الطارئة. وسيكون من الأساسي إجراء مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء عامة والبلدان التي تكون موضوع قاعدة البيانات هذه بصفة خاصة. وهذا أمر وارد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن سياسات الدبلوماسية الوقائية التي تأخذ بها الأمم المتحدة. ولهذا نحث الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على أن تشرع في إجراء وإقامة مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المعنية فيما يتعلق بتجميع قاعدة البيانات. ومن الضروري أن تتشاطر الدول الأعضاء المعنية نواتج أي قاعدة للبيانات من هذا القبيل حتى تكون متسقة مع مبادئ الميثاق وتكفل الشفافية وألا يتخذ أي إجراء مقترح إلا بمعرفة الدولة العضو المعنية وبموافقتها المسبقة التامة. ولدى الأمم المتحدة الآن خبرة كافية في ميدان الدبلوماسية الوقائية يجعلها تدرك أنه من غير هذا التفاعل لن تتحقق النتائج المرجوة. وتتوقع الدول الأعضاء أن تنشر الأمانة العامة المزيد من المعلومات بشأن هذا الآليات على النحو الذي طالب به القرار ١٢٠/٤٧.

وقد أحطنا علما بالملاحظات الواردة في التقرير بشأن تحول بعض المفاهيم مثل الدبلوماسية الوقائية والعمل الوقائي ومفهوم صنع السلم الذي بدأ يتطور. وكما أوضح الأمين العام فإن تطور الأساس المفاهيمي فضلا عن الأنشطة التنفيذية، عن طريق الدروس المستفادة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلم في أماكن أخرى، تعتبر ظاهرة طبيعية ومرغوبة. ومع ذلك وكما هو الحال في المفاهيم الجديدة التي قدمت في تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" فإن هذه المفاهيم الآخذة في التطور تتطلب أيضا تنقيحاً وإجراء مشاورات ومناقشات مستمرة مع الدول الأعضاء المعنية.

ونحن نرحب بعزم الأمين العام على إجراء دراسات وتحليلات منتظمة في هذا الصدد في شكل دراسات بشأن "الدروس المستفادة" (A/51/1، الفقرة ٥٥٣) التي ستقوم بها الأمانة العامة في مجالات الأنشطة الإنسانية والدبلوماسية الوقائية. ويحدونا وطيد الأمل في أن نتاح

التقيد بهذه الممارسة المفيدة. والأهم من ذلك، نتطلع إلى مشاورات أشد كثافة وانتظاما يجريها المقر فضلا عن وكالات الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء المعنية فيما يتعلق بتصدير التقرير لمختلف الحالات القطرية، لجعل عملية التفاعل هذه أكثر فعالية ودقة وجدوى.

السيد أغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود الوفد الماليزي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/51/1. ونظرا لطول التقرير وشموله، فإنني لا أعتزم أن أعقب عليه باستضافة وإسهاب، بل أعتزم الإشارة إلى بضع نقاط بارزة فحسب.

ويلاحظ وفدي بقلق ملاحظة الأمين العام التي أبدأها بشأن

"فتور الرغبة في معالجة القضايا الحساسة المدرجة على جدول الأعمال الدولي من خلال الأمم المتحدة." (A/51/1، الفقرة ٣)

ويأمل وفدي في ألا يكون ذلك مؤشرا على انعدام الالتزام لعملية الأمم المتحدة. وقد أشارت الوفود الوطنية جميعها، في بياناتها أمام الجمعية، إلى التحديات العالمية التي تنتظر الأمم المتحدة. ووضع أيضا تأكيد كبير على الحاجة إلى جهود متضافرة لانعاش الأمم المتحدة. وإذا أريد لنا أن نكون في مستوى هذه الآمال والتوقعات الجليّة، لتعيّن أن تكون هناك رغبة متزايدة، لا متضائلة، تدفعنا إلى الانخراط في عملية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف، وبذلك نعرز مركزية دور هذه المنظمة.

ويشير التقرير أيضا إلى إصلاحات وتدابير عديدة لإعادة التنظيم اضطلع بها الأمين العام فيما يتعلق بالأمانة العامة. ويؤيد وفدي هذه الإصلاحات والتدابير ويشجع العملية بشدة. إلا أننا نأمل فسي ألا تجري الإصلاحات المضطلع بها فعلا أو المعتزم إجراؤها بإملاء من مجموعات معنية لتكفل سيادة مصالحها الضيقة على مصالح العدد الأكبر من أعضاء المنظمة.

وأدرج التقرير، في فرعته المتعلقة بتنسيق استراتيجية شاملة وبتعزيز الهياكل الإدارية، تفاصيل إحصائية تتعلق بالجمعية العامة، من قبيل هوية الحاضرين الذين خاطبوا الجمعية، وعدد الجلسات المعقودة، وعدد القرارات المتخذة. وبينما نقر بجدوى

والنقطة التي أود أن أكرر التأكيد عليها هي أنه ينبغي أن يتضمن تقرير الأمين العام معلومات مستكملة ودقيقة حتى يكون أداة قيمة للمناقشة الحكومية الدولية. ويؤسفني أن أذكر أن الجزء المتعلق بسري لانكا في تقرير الأمين العام يستقر إلى هذين العنصرين. ونأمل أن يجري التشاور مع الحكومات المعنية مثل إعداد التقارير في المستقبل بغية تجنب أوجه القصور هذه.

قد تكون هناك صعوبات تتعلق بالتحديد عند وضع تقرير شامل له هذه الطبيعة التي تتناول مجموعة من الحالات المعقدة في بلدان مختلفة في شتى أنحاء العالم. بيد أنه من المهم أن تتوفر الدقة والشمولية في تقرير الأمين العام لأن الدول الأعضاء لا يمكنها أن تتخذ قرارات سليمة على أساس معلومات جزئية توضع في صياغات غير مدروسة. والسبيل الوحيد لتحقيق الدقة والمصادقية هو التشاور مع الحكومات المعنية قبل إصدار مثل هذه الآراء وبذلك يمكن تقليل أو إزالة خطر الإفراط في تبسيط حالات معقدة لمجرد العرض الموضوعي للتقرير.

ولا يمكن إنصاف مثل هذا التقرير الشامل والمعقد عن طريق الممارسة الحالية التي تتمثل في تخصيص يوم واحد فقط لمناقشته في الجمعية العامة. وكنا سنشعر بالامتنان لو كان هذا التقرير الشامل قد أتيح للدول الأعضاء قبل المناقشة في الجمعية العامة بوقت كاف، حتى يتوفر للوفود، والعواصم فسي واقع الأمر، الزمن المعقول، ولو بضعة أيام على الأقل قبل أن يعرض التقرير للمناقشة وذلك حتى ينال التقرير ما يستحقه من الاهتمام والجدية. إننا نشكر الأمانة العامة التي أتاحت هذا التقرير مسبقا بالمقارنة بالعام الماضي عندما صدر التقرير عشية المناقشة العامة.

ونحن نؤيد الرأي القائل بأنه ربما ينبغي للجمعية العامة أن تفكر في النظر في طرق محددة للنظر على نحو أكثر تفصيلا في تقرير الأمين العام، سواء من خلال هيكل اللجان القائم أو آلية للجمعية يتفق عليها بعد مشاورات يجريها رئيسها. ونظرا إلى توجهه التقرير المتصل بالسياسة العامة إجمالا، ومحتواه السياسي القوي، فمن المهم أن تنظر الجمعية العامة نفسها في التقرير بتفصيل أكبر مما تتيحه مناقشة تدور في جلسة عامة لمدة يوم واحد، حسبما جرت عليه العادة حتى الآن.

وختاما نود أن نشكر الأمين العام مرة أخرى على إتاحتها التقرير مقدما هذه السنة، وأن نحثه على مواصلة

وفيما يتعلق بمسألة كفالة أساس مالي فإنه لمن المؤسف حقا أن تظل الحالة المالية للأمم المتحدة مدعاة للأسف. وقد أدى عدم دفع مساهمين كبار لاشتراكاتهم المقررة لميزانية الأمم المتحدة إلى إرغام المنظمة على اللجوء إلى الاقتراض من حساباتها المنشأة لحفظ السلام، مما أدى إلى التأخر في تسديد المصروفات المتعلقة بالقوات والمعدات إلى البلدان المساهمة بقوات. ويساور القلق وفدي بشأن الأثر السذي سيتركه هذا على اشتراك الدول العضء في عمليات حفظ السلام مستقبلا، لا سيما اشتراك البلدان النامية.

كما يساور القلق وفدي من جراء تنبؤ التقرير المتشائم بأن الأمم المتحدة ستظل تواجه حالة متفاقمة فيما يتعلق بالميزانية العادية بفعل استمرار سلبية التدفق النقدي. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء على القيام، سريعا ودون أي شروط، باحترام التزاماتها ودفع متأخراتها عن السنوات السابقة واشتراكاتها الجارية.

وفيما يتعلق بمسألة الحد الأقصى لجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية فيما يتعلق بأحد المساهمين الكبار، يرى وفدي أن اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنقاصه من النسبة الحالية البالغة ٢٥ إلى ٢٠ أو ١٥ في المائة يتعارض ليس مع مبدأ القدرة على الدفع والالتزامات المقررة بموجب الميثاق فحسب، بل أيضا مع دور ذلك المساهم الكبير والنفوذ الذي يتمتع به. وعلاوة على ذلك فإن هذا الاقتراح يفرض بصورة غير واقعية وغير عادلة عبئا ماليا إضافيا على الدول الأعضاء الأخرى، لا سيما الدول ذات القدرة الأقل على الدفع.

وفيما يتعلق بما طالب به الأمين العام من إيجاد عملية مبسطة لاستعراض الميزانية، يرى وفدي أن العملية الجارية وافية بالغرض لأنها توفر آلية جيدة تنطوي على القيود والضوابط اللازمة.

وفيما يتعلق "بخطة للتنمية"، يذكر التقرير أن الخطة يمكن أن توفر مخططا هاما للتعاون الدولي في السنوات المقبلة. والواقع أن وفدي يمكن أن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فنحن لا نستطيع أن نتصور أمما متحدة دون خطة للتنمية، كما أنه لا يمكن أن يحل السلام والأمن دون التنمية. وفي هذا الشأن، يؤيد وفدي الاقتراح الذي قدمه توارئيس حركة بلدان عدم الانحياز، الداعي إلى معالجة

التفاصيل التي من هذا القبيل، فإنه كان من المفيد أن نعرف حالة تنفيذ هذه القرارات.

ولاحظ وفدي أيضا أنه بينما يتواصل ازدياد عدد التقارير تفوض الأمم المتحدة بإعدادها، أصدر الأمين العام أيضا أكثر من ٢٧٠ تقريرا آخر. وكان سيكون من المفيد إيراد قائمة مواضيعية بهذه التقارير الأخرى، لكي نتبين المجالات التي تستلزم هذه التقارير الإضافية ودواعي لزومها.

وقد جاء في الفقرة ٥٠ من التقرير أن مجلس الأمن ظل يعتمد على الجزاءات كوسيلة لضمان امتثال الدول المستهدفة لقرارات المجلس ذات الصلة. واليوم، تسري ثمانية أنظمة جزاءات. ومسألة الجزاءات بالغة الخطورة وتشير قلق الدول الأعضاء. ويشعر وفدي شعورا قويا بأنه ينبغي التزام الحرص الشديد في اللجوء إلى الجزاءات وبألا تطبق إلا عند ثبوت عدم كفاية الخيارات السلمية الأخرى المنصوص عليها في الميثاق. وينبغي تنفيذ الجزاءات على نحو يطابق أحكام ميثاق الأمم المتحدة كل المطابقة، بوجود أهداف واضحة، والنص على استعراض دوري وتحديد شروط دقيقة ترفع بموجبها تلك الجزاءات. وقبل كل شيء، لا ينبغي مطلقا أن يكون القصد منها أو المراد بها استعمالها أداة لتعزيز المصالح الوطنية الضيقة لفردى الدول الأعضاء. وفي مجال نزاع السلاح، يلاحظ وفدي أنه بينما يشير تقرير الأمين العام الطويل نسبيا إلى التطورات الأخيرة الهامة التي من قبيل توقيع معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية، فإنه لا يشير إلا بصورة عابرة إلى الفتوى ذات الأهمية المماثلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. ويرى وفدي أن الفتوى تطور إيجابي كبير في السياق العام لنزع السلاح النووي، إن لم يكن ذلك لشيء فلمجرد خلوص المحكمة، بالاجماع، إلى أن

"ثمة التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات من شأنها أن تؤدي إلى نزع السلاح النووي من كافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة". (A/51/1، الفقرة ٧٩)

وفي هذه الدورة من دورات الجمعية العامة، تبادر ماليزيا والبلدان التي تشاركها أفكارها بإعداد مشروع قرار من قرارات المتابعة يتصل بفتوى المحكمة.

جديد في إمكانية تجديد ما بشر به ميثاق الأمم المتحدة، وأنه من الممكن أخيراً إقامة نظام دولي يستند إلى الأمن الجماعي والقيم المشتركة والتعاون في حل المشكلات. وهذا أمل تتشاطرهُ ماليزيا مشاطرة كاملة، غير أننا إذا أردنا أن يكون هناك ما هو أكثر من مجرد الآمال والتوقعات الصالحة، فسيتعين علينا باعتبارنا الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن نضطلع بدور بناء في ضمان جعل المنظمة لا تبقى على قيد الحياة فحسب، ولكن تزدهر أيضاً خلال السنوات الخمسين المقبلة وما بعدها. وهنا تكمن أهمية العملية الجارية والمستمرة بالفعل، عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها، وهي عملية تقتضي المشاركة والالتزام بأكمل شكل من كل عضو في هذه المنظمة دون استثناء. وهي عملية يعتزم وفد ماليزيا أن يساهم فيها بطريقة أكثر إفادة وأشد فعالية قدر استطاعتنا.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها الجمعية العامة في هذه الدورة، فإنني أود أن أكرر تهاني حكومة بلدي لكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب الرئيس. لقد بيّنت الأسابيع الثلاثة الأولى من عملنا أن الإصلاح اللازم في أساليب عمل الجمعية العامة أمر ممكن فعلاً بشرط أن تتوفر له قيادة قوية من النوع الذي تقدمونه.

ولقد قدم الأمين العام إلينا تقريراً يسلط الضوء على التحديات التي تواجه المنظمة والخطوات التي اتخذت حتى الآن للتصدي لتلك التحديات. ويبين التقرير أن المنظمة آخذة في التغير وأن هذه العملية ما زالت لم تستكمل بعد. وفي هذا السياق، أود أن أركز على النقاط الرئيسية التالية:

تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد أغاثوكليوس (قبرص).

أولاً، تبين النظرة غير المتحيزة إلى التقرير أن الأمم المتحدة تقوم بعمل مفيد وضروري حقاً أكبر كثيراً مما يفترض في أحيان كثيرة.

وثانياً، يركز التقرير على الأولويات البازغة في مجال التعاون الدولي، مثل دور المنظمة في مجال منع الصراعات المسلحة وتسويتها بالوسائل السلمية، والتهديد الذي تشكله المخدرات والجريمة المنظمة للأمن الدولي.

قضية التنمية في فصل مستقل في تقارير الأمين العام المقبلة. ومن دواعي قلق وفدي أن المناقشات بشأن "خطة للتنمية" لا تتقدم بالسرعة التي نرجوها. وينبغي أن يكون "للخطة" أيضاً قدر أكبر من التوجه العملي. ويحث وفدي على بذل جهود أكثر تصميمًا تستهدف بلوغ "الخطة" غاية النجاح.

وكما جاء في التقرير، أصبح التعاون بكل أشكاله بين المنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين الآخرين، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، أكثر ضرورة. والهدف من ذلك هو ضمان استخدام الأفكار والموارد بطريقة أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وتأييداً لهذه الملاحظة، يحث وفد بلدي المنظمات المتعددة الأطراف على أن تعمل على أن يكون هذا التعاون منصفاً وعادلاً، نظراً إلى نزعة تلك المؤسسات إلى فرض شروط مجحفة في أغلب الأحوال.

ويضع القسم الذي يتناول حتمية العمل الإنساني تصوراً واضحاً للتحديات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تتصدى لها. ويسلم وفد بلدي بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية جسيمة في هذا المجال الإنساني، لا سيما في توفير الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة. وفي هذا الصدد، يطلب وفد بلدي إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم التبرعات لدعم الجهود الإنسانية العالمية من أجل تحقيق معاناة الفئات المتضررة.

وفيما يتعلق بمسائل الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، بالإضافة إلى مشاعر القلق التي أعرب عنها وفد بلدي من قبل إزاء عرقلة أنشطة حفظ السلام بسبب الافتقار إلى الموارد المالية نتيجة للآزمة المالية الراهنة، أود أنؤكد هنا أيضاً أن هذه الأنشطة ينبغي القيام بها بما يتماشى مع التقيد الصارم بالولايات المسندة إلى الأمم المتحدة. وعلى الدول الأعضاء أن توفر مبادئ توجيهية واضحة فيما يتعلق بالتعاريف والمبادئ وسبل ووسائل تنفيذ الأنشطة المتصلة بالدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. لذلك يود وفد بلدي أن يحث على أن تستكمل في أسرع وقت ممكن المفاوضات المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وقد ذكر تقرير الأمين العام في فصله الختامي في جملة أمور أن انتهاء حقبة الحرب الباردة أنعش الأمل من

والتبرعات لا سيما في ميدان التنمية، لا ترى سببا كافيا للتعاون الدولي متعدد الأطراف؟ وهل حل الإيمان المطلق بالعلامة محل تعددية الأطراف؟ أليس من الأمور المغرية اتخاذ نهج التمهل في الفحص قبل الاختيار الذي يسهل تعليقه لوزارات الخزانة الوطنية ويكون مفيدا فائدة أكبر كثيرا في تعزيز المصالح الوطنية الضيقة؟ ألا يكون من الذرائع الانتهازية للغاية إلقاء اللوم بعد ذلك على أوجه النقص الحقيقية أو المتصورة في المنظمة لتسويق رفض الدبلوماسية متعددة الأطراف؟ نأمل في ألا تستمر هذه النزعة.

والتقرير ذاته يقدم حججا طيبة كثيرة ضد هذا اللون من التفكير. نعم، لا تزال توجد بعض بقايا حقبة غابرة، وبعض الهياكل المشتركة بين الحكومات وهياكل الأمانة العامة لها، على أحسن تقدير، قيمة رمزية لعدد محدود من الدول الأعضاء. ونعرف كلنا أن العادات القديمة لا تنقرض إلا بصعوبة؛ ونحن أميل بكثير إلى إنشاء لجنة جديدة بدلا من حل لجنة استتال أجلها حتى تجاوز الغرض الذي كان منشودا منها. بيد أنه ينبغي أن نتشجع بالتركيز الذي ركزه الأمين العام على الأولويات الصاعدة، خصوصا في مجال الأمن، بأوسع معاني الكلمة. ونحن نرحب بوجود قبول متزايد لتعريف فضفاض للأمن باعتباره تسليما بوجود ترابط بين جميع أغراض ومبادئ الميثاق. ومما يتمشى مع اعتقادنا أن المشكلات ينبغي أن تعالج على المستوى الصحيح. ومعنى ذلك أن يكون على الأمم المتحدة، إذا ما ركزت اهتماماتها على نحو أفضل، أن تعالج مشكلات لا يمكن حلها على الصعيد الوطني أو الإقليمي.

ونؤيد تماما تزايد التأكيد على الدبلوماسية الوقائية. وبينما النزاعات الدولية الحقيقية نادرة، فقد رأينا أن النزاعات الداخلية قد تؤدي بسرعة إلى مشكلات دولية. ومهما بلغ نجاح عملية لاحقة من عمليات حفظ السلام، فالواضح أن من الأفضل بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون اندلاع الأعمال العدائية أو للحيلولة دون تصاعدها، والحد بقدر الإمكان من الآلام والخسائر البشرية والمادية والموارد التي ينطوي عليها القتال.

إن الكفاح ضد المخدرات غير المشروعة وضد الجريمة المنظمة، قد رفعه المجرمون أنفسهم منذ عهد طويل إلى المستوى الدولي. ويحتاج الأمر فعلا إلى نهج عالمي، نظرا إلى أن كثيرا من مظاهر هذا البلاء تنغرس جذورها في الأوضاع التي تعقب النزاعات، وفي وجوه النقص في المجتمع المدني. وفي انعدام سلطان القانون،

وثالثا، يبين التقرير أيضا أن الإصلاحات الضرورية في الأمانة العامة تسير بخطوات أسرع من جهودنا المشتركة من أجل تكييف الآلية الحكومية الدولية.

وأخيرا، فإن التقرير رغم جودته، محدود نوعا ما بشكله. وببساطة يحتاج العرض الموجز للعمل المنجز في السنة الماضية وتحليل الأمين العام لحالة المنظمة إلى الاستكمال بملخص تنفيذي استشرافي.

وقبل أن أتناول هذه النقاط بمزيد من التفصيل، أود أن أؤكد على أن الشيء الذي ينبغي أن يكون واضحا لنا جميعا هو أنه لا يمكن أن يكون هناك أي إصلاح دائم بدون وجود قاعدة مالية آمنة. وقد يكون من الأمور المؤثرة في الأجل القصير استخدام الضغط المالي لجعل عملية الإصلاح تستمر. إلا أن الضغط لاستخدام موارد إدارية عديدة جدا لتحقيق وفورات لمجرد تمكيننا من تلبية احتياجاتنا خلال سنة الميزانية أمر يولد نتائج ضارة. ومن الطبيعي أنه ينبغي لنا جميعا أن نتسلح باليقظة تجاه الكيفية التي يتم بها إنفاق اشتراكاتنا، ونحن يقظون حقا. غير أنه من واجبنا نحن الدول الأعضاء، وليس من واجب الأمانة العامة، أن نستعرض الولايات المسندة إلى الأمم المتحدة وأن نكيفها عند الضرورة، وأن نلقي نظرة فاحصة على المحافل التي نعمل فيها والإجراءات التي نستخدمها على الصعيد الحكومي الدولي. وهذه قرارات سياسية، وليست إدارية، وعلينا أن نفي بهذا الالتزام.

وهذا التقرير ليس تقريراً تضعه منظمة عقيمة. كما أنه ليس وصفا لنوع من الحكومة العالمية مهما أطلقنا لخيالنا العنان. إنه مرآة تعكس إرادتنا المشتركة. ومن المؤسف أنه ففي بعض المجالات - وهي ليست أقل المجالات أهمية - مرآة تعكس غياب تلك الإرادة. وعلى الرغم من طوله الذي لا مناص منه فإنه يعطينا صورة واقعية وموجزة للحالة التي عليها عملنا المشترك. لقد ولى الإحساس بالتفاؤل الذي انتشر بيننا جميعا بأن الأمم المتحدة المتوخاة في الميثاق ستحقق أهدافها أخيرا بعد أن انتهت الحرب الباردة. ومع ذلك لا ينبغي أن نفرط في التوكيد على هذه النزعة السلبية. لقد كانت هناك نكسات بالتأكيد. غير أنه بصرف النظر عن الإدراك الذي ربما يكون سليما أن الصراعات ليست كلها صالحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنه يبدو أن الانتكاس الذي تعاني منه الميزانية لم يتوقف. فهل يمكن عزو ذلك إلى أن البلدان التي تتحمل الجزء الرئيسي من الاشتراكات في الميزانية العادية للأمم المتحدة، وميزانيات حفظ السلام،

ونشعر أيضا، وإن لم يكن ذلك يتمشى مع تقليد هذه الدار، أن الجمعية العامة تفيد من قيام الأمين العام نفسه بعرض التقرير شفويا.

غير أن هدفنا الأساسي ينبغي أن يكون تحقيق تقدم محسوس في مجال الإصلاح: أولا من خلال عمل مكثف داخل لجان هذه الجمعية العامة، ثم، في العام القادم، في الأفرقة العاملة، عندما تستأنف نشاطاتها. وإني واثق أن السفير غزالي سيكمل اتخاذ نهج منسق، وربما موحد، في هذه العملية. وآمل أن يستطيع عندئذ الأمين العام، في تقريره إلى الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، أن يسجل أننا حللنا المسألة تحليلا مستفيضا.

السيد سيفيلا سييرو (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن تقرير الأمين العام وثيقة على أعلى درجة من الفائدة للدول الأعضاء، لأن وضوحه يسمح لنا بأن نتمرس في مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة خلال العام الماضي، وننظر في هذا العمل ونقيمه ونعلق عليه. وتشهد تلك الوثيقة بالمهام الكثيرة المتنوعة التي قامت بها الأمم المتحدة وقام بها الأمين العام لمحاولة الاستجابة الفعالة للتحديات والفرص الكثيرة التي تواجه المنظمة، وللمساندة الكاملة لمبادئ الميثاق. ويصور التقرير أيضا اتجاه المنظمة في هذه الحقبة التي أعقبت الحرب الباردة.

ونظرا لاتساع نطاق التقرير، يكون من الصعب تصور أنه يمكن، في بيان واحد، تغطية المدى المتباين للموضوعات الهامة الواردة فيه. ولذا سأحاول أن أختار النقاط التي يشعر وفدي أن لها وقعا رئيسيا على حياة منظمنا.

وينبغي لي أن ألاحظ هنا أن وفدي يشارك ما جاء في البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الأمين العام، في مقدمة تقريره، يسترعي الانتباه إلى تضارب بقوله:

"... وفي سياق الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، شهدت السنة الماضية تجديد الدول الأعضاء التزامها بصورة لم يسبق لها مثيل بمقاصد منظماتها ومبادئها ...

وفسي الفقر المدقع. وتتضافر في الأمم المتحدة عناصر ما يسمى، عن حق، الشرعية الفريدة الناجمة عن عضويتها العالمية، واتساع مداها كي تعالج ليس فقط المظاهر بل أيضا الأسباب الجذرية لتلك المشكلات الدولية.

ويشير الأمين العام بحق إلى أن جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إصلاح الآلية المشتركة بين الحكومات لم تجار خطى الإصلاح الذي يجري في الأمانة العامة. وآمل أن تكون هذه حالة من حالات تباين الرؤية: كأن ترى الكوب الواحد نصف ملآن أو تراه نصف فارغ حسب وجهة نظرك إليه كما آمل أن نكون قد استطعنا في الاجتماعات الكثيرة للأفرقة العاملة في مجال الإصلاح، أن نرسي أسس المقررات الصعبة التي نتتظرنا. وحان الوقت لاتخاذ القرارات. ولن نستطيع أن نجد الحل الكامل لجميع المسائل، غير أن المصالح الخاصة الصغيرة لا ينبغي لها أن تستطيع سد الطريق أمام تحسينات حيوية تكاد تحظى بتأييد إجماعي. وبينما يجب أن يظل الإصلاح موضوعا دائما في جدول أعمال المنظمة، فإنه يجب الآن اختتام الجهود الكبيرة الجارية لإعادة هيكلة الأمم المتحدة وتحديثها ومواكبتها للزمن. فكل منظمة تصبح عاكفة في المقام الأول على النظر إلى داخلها ومشغولة دائما بنفسها تكون منظمة مريضة.

وتقرير الأمين العام عن عمل المنظمة هو حقا وثيقة هامة. وهو جدير بنقاش عميق من النوع الذي نجريه اليوم في الجلسة العامة. غير أن الوثيقة يمكن أن تكون ذات فائدة أكبر لنا، كما نوهت بذلك عدة وفود في الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، لو كانت مشفوعة بموجز تنفيذي يتطلع إلى الأمام، وهي نقطة أشار إليها اليوم ممثل كولومبيا، متحدئا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبقدر الإمكان قام الأمين العام، في إطار الشكل الموجود حاليا، بإدراج بعض المراجع الموجهة نحو المستقبل في مواضع متفرقة، حينما توسع مثلا في الكلام عن المفهوم التجميحي لهيكل الأمانة العامة، في الفقرة ١١٤٠. ونحن نشجع الأمين العام على توسيع نطاق هذا النهج بحيث يشمل جميع الأجزاء الملائمة من تقريره. ونرحب أيضا بأن ينشر التقرير في موعد أكثر تبكيرا بما يسمح لرؤساء الوفود أن يشيروا إليه في بياناتهم أثناء المناقشة العامة، إذا شاؤوا، ويسمح أيضا بمناقشة متعمقة للتقرير في الجلسة العامة عقب المناقشة العامة مباشرة.

منتشرة في تموز/يوليه ١٩٩٥ بلغت ٦٧ ٢٦٩ فردا بينما هبط هذا الرقم في تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٢٥ ٢٩٦ فردا دون أن يوازيه انخفاض في عدد الصراعات التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي. أي أنه حدث تخفيض كبير في القوات.

كذلك يوضح الأمين العام أن عمليات حفظ السلام المنتشرة حاليا وعددها ١٦ عملية يتعرض معظمها لمهام بالغة الصعوبة لأن معظم الصراعات الحالية صراعات داخل الدول، لا تشنها الجيوش النظامية فحسب بل والميليشيات والمدنيون الذين لا يوجد تحديد واضح لتسلسل قياداتهم. وفي بعض الأحيان تتميز هذه الصراعات بأنها تعطل المؤسسات الحكومية وتعزل سيادة القانون.

ويرى وفدنا أن من المقاصد الأساسية التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها، وفقا للفقرة ١ من المادة ١ من الميثاق:

"حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع كأعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم".

ولتحقيق هذه الغاية يجب أن تكون لدى المنظمة الموارد الكافية لتمكينها من العمل الفوري في الحالات التي تضطلع فيها بالمسؤولية الأولى. وفي هذا الصدد يحدد الأمين العام الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام؛ وأولها أنه عند مواجهة الأعمال العدائية يجب أن تنشر كل عملية القوة اللازمة لإنجاز المهام المعهود بها إليها وأن تحمي نفسها؛ وإلا تعرضت مصداقية المنظمة وسلامة أفرادها للخطر. وثانيها أن أي صك للسلم والأمن لا يستطيع تحقيق سلام دائم من غير إرادة سياسية من أطراف الصراع.

وقد ثبت هذا تماما على مدى التاريخ. فلم يكن السلام ليتحقق في أمريكا الوسطى لو لم تكن أطراف الصراع قد اتفقت على أنه الأفضل لكل دولة ولمنطقة أمريكا الوسطى بأسرها. وهكذا فالأسباب الجزرية للصراعات قد عولجت لا مجرد مظاهرها السطحية. وكما يقول الأمين العام فإن الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للصراعات المسلحة قد عولجت.

"بيد أن الفترة التي تغطيها صفحات هذا التقرير السنوي شهدت أيضا دلائل على فتور الرغبة في معالجة القضايا الحساسة المدرجة على جدول الأعمال الدولي من خلال الأمم المتحدة". (A/51/1، الفقرتان ٢ و ٣)

وكي تستطيع الدول أن تفسر تفسيراً صحيحاً تلك الآراء ينوه الأمين العام بما يلي:

"وكان من أبرز هذه الدلائل الأزممة المالية المستمرة، التي هيمنت على النصف الأول من السنة ولا تزال شغلا شاعرا؛ وانخفاض نشاط عمليات حفظ السلام... واستمرار الاتجاه النزولي المفزع في مستوى الموارد المتاحة للتنمية". (المرجع نفسه، الفقرة ٣)

أما بشأن الأزممة المالية فيشير الأمين العام إلى أنه:

"في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ زادت الاشتراكات المقررة غير المسددة على ٣ بليون دولار ومن هذا مبلغ يخص الميزانية العادية ٠.٨ من البليون بالإضافة إلى ٢.٢ بليون لميزانيات حفظ السلام". (المرجع نفسه، الفقرة ١٨٤)

وفي تلك الأزممة التي نشأت عن تقاعس عدد من الدول الأعضاء عن السداد، نتفق مع ما سبق أن قالته مجموعة الـ ٧٧، من أن الأزممة ستستمر حتى يقوم كبار المساهمين بتسوية دفعاتهم. وفي هذا السياق نشعر بقلق إزاء أية محاولة لربط أزممة السداد بجدول الأنصبة المقررة، وكذلك إزاء جعل سداد الأنصبة المقررة مشروطا بإصلاح المنظمة أو إصلاح المنهجية التي يقوم على أساسها جدول الأنصبة المقررة. ونأمل أن يسمح الوفاء بالتزامات المقطوعة خلال المناقشة العامة للمنظمة بأن تتغلب إلى حد بعيد على آثار الأزممة.

وإصلاح المالي الذي ينظر فيه الفريق العامل رفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة ينبغي أن يسعى إلى البحث في كيفية إدراج أنصبة مقررة أكثر عدلا تقارب، بأدق ما يمكن، القدرة الفعلية لكل دولة عضو على السداد.

وفيما يتعلق بتخفيض عمليات حفظ السلام فإن الأمين العام يورد في تقريره أن القوات التي كانت

وفي هذا السياق ينبغي أن نتذكر أن من بين الأسباب الأساسية للصراعات، وأساسا في العالم النامي نجد دائما تقريبا الفقر والامية وسوء الصحة ونقص الطعام وتردي البيئة وما إلى ذلك؛ وباختصار عدم تحقيق التنمية. ونظرا إلى هذا الواقع تصبح المساعدة من أجل التنمية عملا وقائيا كما قال الأمين العام. ولذا فنحن نشعر بالقلق لأن النسبة المئوية للمساعدة الإنمائية الرسمية هبطت في العام الماضي؛ ونطلب إلى الدول الأقر أن تزيد تعاونها مع بلدان الجنوب النامية وخاصة مع أقل البلدان نموا.

وينبغي أن نؤكد على أن الصراعات في هذا العالم المتكافل، أيا كان موقع بدايتها، تؤثر على بقية أنحاء المعمورة، وأن على المجتمع الدولي برمته، لذلك، التزاما بالسعي إلى منعها.

والأمم المتحدة منظمة تهمها الشواغل الحالية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ذات الطابع العالمي. ويشمل عملها جميع الأنشطة البشرية وهذا هو السبب في أنها لا تستطيع النجاح في الوفاء بولايتها أو مواجهة التحديات الهائلة أمامها إن لم توفر لها الدول الأعضاء الموارد الضرورية لتنفيذ المهام المعهود بها إليها. ولذا فتعزيز هياكل الأمم المتحدة ينبغي أن يبقى نشاطا دائما من أنشطة المنظمة وجميع أعضائها. وفي هذا السياق فإن تعليقاتنا تتطرق إلى إنعاش دور الجمعية العامة نظرا لاختصاصاتها في جميع المجالات التي تعالجها المنظمة، وخصوصا لأن مبدأ المساواة بين الدول في السيادة يكتسي أهمية خاصة في هذه الهيئة.

وتبذل الآن جهود لتنشيط أداء الجمعية، في مختلف الأفرقة العاملة التي تتصدى لأهم الجوانب في مستقبل منظمنا، وهي إصلاح مجلس الأمن، و"خطة للسلام"، و"خطة للتنمية"، والحالة المالية في الأمم المتحدة، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ويغتنم وفدي الفرصة للتعليق على عمل هذه الأفرقة في مناسبة أخرى.

ونعرب أيضا عن سرورنا بالمناقشات الجارية الآن من أجل تقسيم العمل بمزيد من الكفاءة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مما سيساعد على إنهاء الازدواجية في العمل بين هذين الجهازين

ونحن نرى أن تزيد الأمم المتحدة أنشطتها الرامية إلى منع الصراعات حتى تكفل عدم وقوعها، وهذا يتطلب أن تركز المنظمة موارد لاستعادة السلام. وللأسف فالكثير من هذه الصراعات قد وقعت رغم الجهود المبذولة لتجنبها.

ويذكر الأمين العام في الفقرة ٦٥٢ من تقريره ما يلي:

"قد وصلت إلى قناعة بأن النشاط الذي يطلق عليه اسم "الدبلوماسية الوقائية" ينبغي أن يسمى "العمل الوقائي". فالدبلوماسية هي بالتأكيد وسيلة مجربة لمنع النزاع. غير أن الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بينت أن هناك عدة أشكال أخرى للعمل الذي قد تكون له آثار وقائية، ومنها مثلا: النشر الوقائي للأفراد؛ ونزع السلاح الوقائي؛ والعمل الإنساني الوقائي، وبناء السلم الوقائي، الذي قد يكون منظويا، بموافقة الحكومة أو الحكومات المعنية، على اتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات في مجالات سلامة أساليب الحكم وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية". (A/51/1، الفقرة ٦٥٢)

وأود في هذا السياق أن أؤكد تأييد وفدي لإنشاء قوة رد سريع تابعة للأمم المتحدة، حسب اقتراح مجموعة من البلدان، من بينها نيكاراغوا.

ويخبرنا الأمين العام في تقريره أنه رغم التحسن في قدرة الأمم المتحدة على دعم التنمية فإن الموارد المتاحة للمنظمة لهذا الغرض تتناقص تدريجيا. ومن أهم مقاصد الأمم المتحدة المقررة في الفقرة ٣ من المادة الأولى من الميثاق ما يلي:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية".

وبعبارة أخرى فهذه مسألة تعاون من أجل التنمية. غير أن التنمية، في المجال الدولي، تظل معبرة مسألة ثانوية بالنسبة للشواغل المتعلقة بالسلام. وهذان العنصران مع ذلك غير منفصلين ويكمل أحدهما الآخر. فلا سلام بلا تنمية، والعكس صحيح، فعلى الأمم المتحدة أن تبذل مزيدا من الجهد لتأكيد أسس السلام الدائم عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك أمر يتطلب الاهتمام الدائم.

فتور الرغبة في معالجة القضايا الحساسة المدرجة على جدول الأعمال الدولي". (A/51/1، الفقرة ٣)

وتبدأ المقدمة بالشعار الصحيح وهو التجديد والإصلاح.

لقد تم الاضطلاع ببعض أعمال الترميم الأولية الطارئة خلال الدورة الخمسين: من اصلاحات إدارية، وتدبير الكفاءة، وخفض التكاليف. ومع ذلك، فإن هذا لا يكفي. فأعمال الترميم التي أنجزت حتى الآن هي مجرد البداية. فالعمل الأساسي الجوهرى ما زال مفقودا. وليست السفينة مؤهلة للاضطلاع بأهدافها الطموحة. فهي لا تستطيع حتى متابعة طريقها. فالبعض يرضيه الطلاء الجديد أو الأدوات غير الفعالة التي أتاحت للسفينة أن تقوم بنشاط مشير ولكن غير مجد. واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى: إن هذا الإصلاح ليس كافيا. فسفينة الأمم المتحدة في حاجة ماسة إلى إجراء فحص هيكلي ومؤسسي دقيق وكامل.

كيف ينبغي الاضطلاع بهذا؟ إن حركة المرور البحري تتم في أيامنا وهي مدعومة بآلات حديثة. غير أن الإدراك البصري ما زال الأسلوب الأسهل والأكثر ألفة. مرت سفينتنا، عند نقطة حاسمة في طريقها، بمنارة قوية: إنها الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة. وقامت بارسال إشارات قوية لا لبس فيها ولا يزال بالإمكان رؤيتها: أي الاعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي هذا الاعلان، تعهدت الدول الأعضاء بإهداء

"القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت". (القرار ٦/٥٠)

فالقباطنة والبحارة الذين لا يحترمون اشارة المنارة عادة ما يعرضون سفينتهم للخطر، بل غالبا ما يعرضون حياتهم نفسها للخطر. وأعتقد أنه ليس بوسع أية دولة عضو أن تتجاهل الإشارات والتحذيرات الواضحة التي ترسلها المنارة.

والجمعية العامة، كونها منصة القيادة في سفينتنا. يجب أن ترسل الآن تعليماتها التي ستحدد وجهة السفينة وشكلها في المستقبل. وليس هذا الوقت وقتا لإجراء

الرئيسيين. وفي هذا الاتجاه نفسه نحث مجلس الأمن على مواصلة الاهتمام برغبة الدول الأعضاء في زيادة الشفافية في مداولاته وبالتالي زيادة تواتر الجلسات العامة.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر اعتمدت الجمعية العامة نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعت عليها هنا في مقر الأمم المتحدة دول كثيرة، ومن بينها نيكاراغوا. وتتضمن المعاهدة التزاما محددا من جانب الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الهدف النهائي وهو إقامة عالم خال تماما من الأسلحة النووية.

ونؤيد بقوة نداء الأمين العام لجميع الدول بأن توقع على المعاهدة وتبدأ باتخاذ الإجراءات الوطنية الضرورية للتصديق عليها في أسرع وقت ممكن لكي تدخل بسرعة حيز النفاذ. ونحث الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها على الاستمرار في اتجاه نزع السلاح هذا بغية تحقيق عالم من السلام والحرية للجميع، عالم أكثر أمنا وعدالة وسلاما وتسامحا وديمقراطية.

وفي الختام أود أن أعرب، باسم وفد بلدي، عن امتناننا للأمين العام على هذا التحليل لأحداث العام الماضي. ونؤيد جهوده الرامية إلى تحسين منظمنا وضمان كفاءة أكبر.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمين العام وإلى مساعديه على تقريره عن أعمال المنظمة. وهذا التقرير هو الخامس من نوعه. ووعد بلدي يرحب به. فالتقرير الوافي والمفصل يقدم صورة صادقة عن العمل الصعب الذي تم انجازه طوال العام الماضي. وهو يجسد بدقة جدول أعمال الأمم المتحدة الطويل والمكثف. فالمنظمة أشبه بسفينة ضخمة تشق طريقها في أعالي البحار وتنوء تحت عبء حمولة ثقيلة. ووجهة السفينة السلام والرفاه للجميع. ويدلل التقرير على مدى الصعوبة والتحدي الكامنين في توجيه دفعة السفينة للسير في الطريق الصحيح. ففي بعض الأحيان يتعين على السفينة أن تتفادى مناطق الطقس العاصف، وأحيانا يتعين عليها أن تمخر مباشرة في قلب العاصفة.

ويبين التقرير بوضوح أن سفينتنا ليست في حال جيدة. فهو يتكلم عن "شواغل عاجلة" و"دلائل على

أعمال يستهدف التركيز بصورة أكبر على المضمون وبصورة أقل على الشكل. وارتفاع عدد التقارير التي ستقدم إلى الجمعية العامة جزء من هذه المسألة. والجمعية العامة بحاجة إلى جدول أعمال يكون أقصر وأوفر مضمونا، ويشتمل على عدد أقل من البنود بدلا من اشتماله على عدد أكبر منها. إنها بحاجة إلى جدول أعمال يمكن فيه لممثل دائم عادي، ولمعاونيه أو معاونيه، القاء نظرة عليه ومعالجته تماما دون مساعدة من ٢٠ خبيرا أو ما يقرب من ذلك العدد. ويتعين عليها أن تتفادى ازدواجية العمل في اللجان والجلسات العامة.

ويأمل وفد بلدي أن يكون الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية والمعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة ناجحا في عمله. والتبرع الكبير الذي قدمته المانيا للصندوق الاستئماني سيساعد في مواصلة عمل الفريق العامل أثناء الدورة الحادية والخمسين. وكذلك يعالج الفريق العامل حاليا مسألة اصلاح الأمانة العامة. ونشير إلى أنه بوشر بعملية الاصلاح الإداري التي نأمل في أن تجعل طريقة مباشرة الأمانة العامة لأعمالها أكثر فعالية وكفاءة. ومن العوامل الرئيسية التي اسهمت بنجاح في عملية الإصلاح هذه العمل الذي اضطلع به مكتب المراقبة الداخلية. ويسرنا أن مفهوم المراقبة الداخلية المستقلة بدأ يترسخ على ما يبدو داخل الأمانة العامة. ولكن، وبالتأكيد، لا يزال يتعين القيام بعمل أكبر. ويجب بذل جهود بناءة لتوسيع مفهوم مكتب المراقبة الداخلية ليشمل وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل الصناديق والبرامج، وأخيرا، الوكالات المتخصصة.

ولكن أي عمل إصلاحي لا يشمل المحرك الهام للمنظمة ومجلس الأمن يبقى عملا ترقيعيا. إن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، وغيرها من المسائل المتعلقة بمجلس الأمن، قد قدم أطول وأشمل تقرير له خلال فترة الثلاث سنوات من مداولاته. ويحتوي التقرير على جميع العناصر اللازمة لإصلاح حقيقي لمجلس الأمن. وهو لا يقدم حلا جاهزا ولكنه يعتبر أساسا ممتازا لمفاوضات محددة ومؤشرا واضحا للاتجاه الذي ينبغي لنا السير فيه. فتسعة مقترحات من المقترحات العشرة الجديدة التي وردت في التقرير والتي تتناول تكوين مجلس الأمن وحجمه، تؤيد أو لا تمنع في توسيع العضويتين، الدائمة وغير الدائمة. وهناك مقترحات هامة أخرى تنطرق إلى أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته، وإلى عملية صنع القرار فيه، بما في ذلك حق النقض.

مزيد من المناقشات المعمقة أو لتأجيل الوقت. فإذا أردنا أن نمكن السفينة من التصدي لتحديات القرن القادم، فإنه يجب علينا وقف المناقشات الرسمية دون نتائج والانسجام مع مهماتنا. إن جلسات طويلة وعديدة - يذكر التقرير أن عددها الاجمالي بلغ ٢٦٥ جلسة - عقدتها مختلف الأفرقة العاملة المعنية بإصلاح الجمعية العامة: بشأن "خطة للتنمية"، والحالة المالية للأمم المتحدة، و"خطة للسلام"، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وإصلاح مجلس الأمن. وهذا هو اطار إجراء الفحص الدقيق الشامل للسفينة.

فالاتجاه الذي ينبغي اتباعه الآن، كما ينص التقرير، هو الإصلاح المؤسسي العام الفعال، الذي يتكون من:

"تحقيق تحسينات في فعالية وإدارة الهيئات الرئيسية؛ وتحقيق توازن أفضل في سلطات مجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو المتوخى في الميثاق؛ وتبسيط عمل الهيئات الفرعية." (المرجع نفسه، الفقرة ٩)

فلا يمكن لأية سفينة أن تبحر دون وقود ومؤن. ولا جدال في أن عدم دفع الاشتراكات المستحقة من جانب بعض الدول الأعضاء مشكلة كبيرة تقوض عمل الأمم المتحدة. بيد أننا لا نستطيع أيضا أن نتجاهل ضرورة التوصل إلى حل دائم للآزمة المالية: أي تكييف جدول الأنصبة المقررة ليعبر عن التغيرات في الظروف الاقتصادية والمالية لعدد من البلدان الأعضاء. وهناك اقتراح بهذا الصدد قدمه الاتحاد الأوروبي ونؤيده تأييدا راسخا. ونرى أن الوقت قد حان للبدء بإجراء مناقشة هامة جدا على أساس الأرقام الدقيقة قبل انطفاء الأضواء في هذه البناية لأن الأمم المتحدة لا تملك المال لتسديد فواتيرها. وفي هذه المناقشة ينبغي لنا مراعاة جانب واحد من جملة عناصر أخرى: وجود رابط بين الإرادة السياسية للاضطلاع بدور في الأمم المتحدة والاستعداد وتحمل النصيب الموزون من العبء المالي المشترك.

وإن ملء الخزان بالوقود سيسمح لنا بتشغيل المحرك. ولكن لكي نتمكن من تسيير الدفة في الاتجاه الصحيح نحتاج إلى أعمال ترميم في منصة القيادة وفي المحركات: يتعين علينا اصلاح أجهزة الأمم المتحدة. فالجمعية العامة هي منصة القيادة في هذه المنظمة. ومن أجل التصدي للطقس العاصف، فإنها بحاجة إلى جدول

يجب علينا بالاشتراك مع الأمين العام مناقشة التدابير اللازمة لتشكيل أمانة عامة مبسطة وأكثر تماسكا واستجابة لكي تقدم أكبر قدر ممكن من الدعم المتكامل والفعال إلى الدول الأعضاء والمحافل الدولية الحكومية ولكي تزيد من فعالية الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري. وقد قدم الاتحاد الأوروبي مقترحات فسي هذا الصدد وسوف يتوسع فسي بيانها فسي المستقبل القريب.

ويرجى من لجنة التنسيق الإدارية المعززة أن تحسن أيضا عملية التنسيق بين مختلف الوكالات الناشطة فسي التعاون الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة فسي متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة. ونتطلع بشوق إلى نتائج فرق العمل المنشأة فسي هذا السياق. وينتظر من التفاعل المحسن بين هذه اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يصبح سبيلا هاما للتنسيق الفعال بين جميع أجزاء منظومة التنمية فسي الأمم المتحدة. وفسي هذا السياق، نرحب بتبسيط الهياكل الفرعية للجنة التنسيق الإدارية ونشجع على ذلك.

أما "خطة للتنمية" فسينبغي الانتهاء منها فسي أقرب وقت ممكن. وأن إبقاء هذه الوثيقة على طاولة التفاوض لفترة أطول من اللازم بحيث تتجاوزها الأحداث فسي أحيان أكثر من اللازم أمر لن يفضي إلى إحداث الأثر المتوخى للخطة ولن يحسن من صورة الأمم المتحدة فسي التعاون الإنمائي. إن الخطوات الواردة فسي القرارات المتعلقة بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها فسي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها (وبخاصة أحدث قرار، بشأن ذلك، القرار ٢٢٧/٥٠) ينبغي تطبيقها تطبيقا كاملا وسريعا، وأن تصبح نقاط انطلاق إلى حوار أكثر تركيزا وأنشط، وإلى عملية صنع قرار أكثر صلة بالواقع على المستوى القطري.

ولا أريد أن أترك موضوع الإصلاح فسي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين دون التشديد على الجهود الخاصة اللازمة من أجل أقل البلدان نموا ومن أجل أفريقيا. ونرحب بنتائج الاستعراض الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية فسي أفريقيا فسي التسعينات وبمبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة. ويجب على الأطراف المعنية أخذ زمام المبادرة ببذل المزيد من الجهود المتضافرة بشأن الأولويات المشتركة.

واقترحت أمانيا النص على إجراء استعراض دوري. وحن الوقت الآن لترجمة الأفكار والمواقف إلى عمل ومن ثم إحداث تغيير حقيقي. لقد قال الرئيس السابق للدورة الخمسين للجمعية العامة السيد فريتاس دو أمارال:

"[إن على] الدول الأعضاء ... أن تنفذ الآن. والعالم يتوقع هذا. ولا يمكن مناقشة المسائل إلى ما لا نهاية له. يجب أن يكون هناك فعل، ويجب أن يكون هناك فعل قريبا". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٢٨، الصفحة ٨).

وليس لدي ما أضيفه إلى هذه الكلمات.

واسمحوا لي الآن أن أتناول وجهة سفينتنا. ما زلنا مقتنعين اقتناعا راسخا بأن السلام والاستقرار الدائمين لن يتحققا دون تنمية اقتصادية واجتماعية سليمة. لذلك تظل عملية الإصلاح فسي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي فسي الأمم المتحدة مهمة من المهمات الرئيسية فسي جدول أعمالنا. ونحن نواصل تأييد إجراء تعديلات فسي الإطار المؤسسي للأمم المتحدة تكون معبرة عن توافق جديد فسي الآراء بشأن أولويات التعاون الإنمائي وتخدم هذه الأولويات بطريقة فعالة. وفسي عالم سريع التغير لا يمكن تلبية احتياجات الدول الأعضاء على النحو الكافي إلا إذا كانت منظمنا منظمة أبسط وأكثر تركيزا على مهامها وأكثر تكاملا. إن التغير المتسارع فسي عالمنا المتزايد الترابط لا ينبغي أن يؤدي إلى مجرد إحداث تزايد مستمر فسي عدد المؤسسات والأجهزة. ولكن لا بد من الاعتراف بالأولويات التي تكتسي أهمية استراتيجية وتناولها بكفاءة وفعالية. لقد أحرز تقدم فسي هذا الاتجاه فسي الجمعية العامة وفسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفسي الصناديق والبرامج، فضلا عن الأمانة العامة. ومكنت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هذه المؤسسة الهامة من إعادة تركيز مساهمتها الرئيسية على أمس احتياجات التنمية. ومن الجدير بالذكر أن التعاون فسي تعزيز التنمية المستدامة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أصبح تعاونا وثيقا بصورة متزايدة.

إننا نعترف بالتقدم الحاصل. ولكن يلزم القيام بجهود إضافية واتخاذ خطوات هامة للوثوق بالدور المركزي للأمم المتحدة فسي التعاون من أجل التنمية المستدامة. ودعوني أذكر بعضا منها.

فالتزخم الجديد مطلوب فلي مجالات عديدة. واسمحوا لي في هذا السياق أن أعرب مرة أخرى عن مدى سعادتنا إذ نرى السفير غزالي في قمرة القيادة. فنحن نتوقع بفضل ما لديه من خبرة وافية ويد ثابتة على دفة السفينة أن يساعدنا جميعا على اجتياز أمواج البنود العديدة المدرجة في جدول أعمالنا.

السيد بيتريلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):  
اسمحوا لي أولاً بأن أهنيئ الرئيس غزالي اسماعيل على الطريقة التي يوجه بها أعمال هذه الجمعية.

وأقدم أيضاً تهانينا إلى الأمين العام لتقديمه مثل هذا التقرير المفصل والمثير للأفكار عن أعمال المنظمة. وينبغي أن تقيم هذه الوثيقة في ضوء "ملحق خطة للسلام" و "خطة للتنمية". إذ أنها تبين الاستمرارية والتواصل في جهد مكثف يفتح أمامنا آفاقاً جديدة وينير لنا الطريق الذي يجب أن نسلكه من أجل الوصول إلى هذه الأهداف.

لقد كان الإصلاح والحالة المالية الموضوعين اللذين استحوذا على أكبر الاهتمام في الدورة الماضية. وقد أدى عمل الفريق العامل برئاسة السفير أوسكار دي روخاس، ممثل فنزويلا، إلى اعتماد القرار ٢٢٧/٥٠، الذي يمثل استجابة هامة لهذه المسائل. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن تنفيذ هذا القرار سيعطي دفعة جديدة للإصلاحات الجارية بالفعل.

ونحن نقدر بالمثل التقدم المحرز من جانب الفريق العامل المفتوح باب العضوية الرفيع المستوى التابع للجمعية العامة المخصص لخطة للتنمية. ويسمح هذا المحفل للدول بإجراء مداولات صريحة تتعلق بالفرص الجديدة للتعاون في مجال التنمية وتحليل إعادة هيكلة الأمم المتحدة.

وتسعدنا نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويعتبر برنامج العمل الجديد أكثر تركيزاً. وينبغي أن تأتي في ركاب العملية التي بدأت في كارتاخينا عملية إصلاح لأمانة الأونكتاد.

وكما يوضح الأمين العام، يبلغ تدهور الحالة المالية أعماقاً لم يسبق لها مثيل. ونحن نراقب هذه الحالة بأكثر

وتحتاج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى السلام والاستقرار. إذ أن الصراعات خلال السنوات الأخيرة لم تؤد فقط إلى عكس مسار التنمية في البلدان والمناطق المتأثرة، ولكنها قضت أيضاً على النجاحات والنتائج التي أسفرت عنها جهود التنمية، واقتضت إنفاق بلايين الدولارات على المساعدة الإنسانية - وهي أموال كان يمكن إنفاقها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الصراع بمفعول يدوم لمدة طويلة. وإزاء هذه الخلفية، فإن عمليات حفظ السلام والديبلوماسية الوقائية وبناء السلام كلها يجب تحسينها أيضاً. وانطلاقاً من ذلك، نعلق أهمية خاصة على الانتهاء بنجاح من عمل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة بشأن خطة للسلام. لقد كان من الممكن إحراز تقدم كبير خلال الدورة السابقة، غير أن اثنين من الأفرقة العاملة لم يتفقا بعد على بضع مسائل متبقية في التقرير.

وعلاوة على ذلك، فإن بناء السلم بعد انتهاء الصراع ينال عن حق أهمية خاصة في تقرير الأمين العام. وهو أيضاً من بين أولويات بلدي. وقد عقدت في برلين حلقة عمل دولية عن مفهوم بناء السلام والعبرة المتلقاة منه، وأصدرت الحلقة تقريراً مفيداً ومثيراً للاهتمام عن كيفية إحلال السلام. ويسعدنا أن نقدم نسخة من هذا التقرير لكل وفد مهتم بذلك.

ووفقاً لتقرير الأمين العام فإن انتشار الأسلحة - وفي أغلب الأحيان الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك الألغام البرية - في مناطق الصراع يعتبر من أخطر العقبات التي تقف في طريق السلام. وبرنامج العمل ذو النقاط السبع المقدم من الوزير كينكل بشأن الألغام المضادة للأفراد، هو جزء من الأنشطة الكثيرة التي ترمي إلى تقليص الأذى الناجم عن هذه الألغام تقليصاً فعالاً. وتتعهد ألمانيا أيضاً بأن تؤيد تأييداً كاملاً المبادرات المتخذة في الجمعية العامة وفي غيرها من المحافل بقصد الوصول إلى حظر نهائي لهذه الأسلحة. وقد قام بلدي، بالاشتراك مع بلدان أخرى في اللجنة الأولى، بأخذ زمام المبادرة في إعداد قرار مشترك يركز أكثر بصورة أعم على الحاجة إلى اتخاذ تدابير عملية في مجال نزع السلاح لتوطيد دعائم السلام في المناطق التي عانت من صراع، والغاية من ذلك القرار إضافة خطوة إلى الأمام، وتوفير زخم جديد لهذه اللجنة.

ونحن نقدر إنجازات المفوض السامي لحقوق الإنسان، السفير خوسيه أيلالا لاسو، ممثل إكوادور، وأجهزة الإشراف على تنفيذ المعاهدات. وأن اهتمامه بالديمقراطية في نصف الكرة الأمريكي أمر نؤيده.

ونود أن نشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على جهودها في عام ١٩٩٦ بالنيابة عن ملايين اللاجئين والمشردين داخليا. وأن تنوع جنسيات اللاجئين والعدد الضخم من المهاجرين لأسباب اقتصادية الذين شردوا معهم يجعل من مهمة تحديد اللاجئين منهم مهمة صعبة. وينبغي أن يعاملوا على أساس كل حالة بمفردها، بالإضافة إلى الضحض الدقيق للحالة في بلدانهم الأصلية، دون الإساءة إلى قواعدهم مركز اللاجئين لمن يستحقه. وبالنسبة للمهاجرين لأسباب اقتصادية، نشعر بأن تلك المجموعة من الأشخاص تحتاج أيضا إلى مساعدة دولية.

ونولي أهمية خاصة للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة بناء البلدان التي تأثرت نتيجة للكوارث الطبيعية والحالات الطارئة.

وبعد ثلاث سنوات من بدء مبادرة الخوذات البيضاء نشعر بالسعادة إزاء درجة التنفيذ الناجح الذي تحقق بالفعل. وأن المشاريع التي تنفذ في غزة، وأرمينيا، وهايتي، وأنغولا، وجامايكا، بالإضافة إلى الدعم المالي والإنساني الذي تقدمه مختلف البلدان، يعتبر من أنصع الأدلة على صلاح هذه المبادرة. وبالمثل، فإن مشاركة "الخوذات البيضاء" في أنشطة مختلفة مثل توزيع الغذاء، والمساعدة الانتخابية، والتخطيط الحضري، والعمليات الإنسانية لنزع الألغام، إنما تبين مرونة هذا النوع من الآليات والطلب القائم عليه. ونحن مقتنعون بأن "الخوذات البيضاء" تعتبر الآن أدوات صالحة للمساعدة على تخفيف المعاناة التي تسببها الحالات الطارئة بمختلف أنواعها.

ولهذا فإننا على أساس هذه التجربة الإيجابية ندعو إلى تنظيم مجموعات من "الخوذات البيضاء" على الصعيد الوطني، وبهذا نزود المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوسائل إضافية هي في مسيس الحاجة إليها لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة.

ونتفق مع الأمين العام عندما يخبرنا في "خطبة للسلام" أنه من الأفضل منع الصراعات من خلال الإنذار

قدر من القلق، لأنه لا يمكن أن تكون هناك فاعلية دون اضطلاع الدول الأعضاء بمسؤولياتها المالية في الوقت المحدد ودون شروط. وتضيف الحالة الخطيرة عبئا ثقيلا على البلدان المساهمة بقوات ومعدات. وتواجه بلدان مثل الأرجنتين تأخيرات كبيرة في استرداد هذه النفقات.

ونشكر الأمين العام على الجهود التي بذلها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية الرفيع المستوى التابع للجمعية العامة والمعني بالحالة المالية في الأمم المتحدة. وسنواصل العمل في ذلك الفريق من أجل تحقيق اتفاق بشأن أفضل الآليات المناسبة لحل الأزمة.

ونأسف لأنه بالرغم من قرار مجلس الأمن بعقد المزيد من الجلسات العلنية المفتوحة، لم تعقد هذه الجلسات بالقدر الذي كنا ننشده. ومن الضروري مواصلة العمل من أجل تحقيق شفافية أكبر في أعمال المجلس. ومن الأمثلة على تصميمنا، الاقتراح الذي قدمناه مع نيوزيلندا هذه السنة بشأن إجراءات وأساليب عمل المجلس في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن.

وقد سعت الأرجنتين، وهي تضع نفس الهدف الخاص بزيادة الشفافية نصب أعينها، إلى تشجيع قيام آلية للمشاورات وتبادل المعلومات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. وقد كنا سعداء لأن مجلس الأمن أصدر بياننا رئاسيا في آذار/مارس الماضي تناول فيه جزئيا هذه الشواغل. كما نشكر البلدان التي عملت على تحقيق هذا الإنجاز - وهي بالتحديد نيوزيلندا، وإسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا، وباكستان، واليابان، وهولندا، وهندوراس، والبرازيل، وشيلي. فهي تفصح وتعبّر عن طيف عريض من مشاعر أعضاء هذه المنظمة إزاء أنماط العمل الحالية في مجلس الأمن.

ونحث أيضا على إعادة مضاعفة الجهود من أجل تحديث مرجع ممارسات مجلس الأمن. ونحن نعرف الأعباء المالية التي تترتب على هذه المهمة، ولكننا ندرك أيضا أن المعلومات القيمة الواردة في مرجع الممارسات ذات أهمية أساسية للأعضاء غير الدائمين في المجلس وللبرلمانات والرأي العام إجمالا.

وقد أسفر تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا عن تقدم صوب تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

المسؤولية عن إزالة الألغام التي زرعت في جزر ماليفيناس نتيجة الصراع الذي نشب في عام ١٩٨٢.

وهذا التقرير يتناول هو وتقارير السنوات الماضية، في هذا الصدد مجموعة من التدابير التي تعد من أجدى التدابير التي اتخذت منذ تأسيس هذه المنظمة. وقد نفذت هذه التدابير في سياق تغييرات في النظام الدولي لا يمكن حتى الآن تقييم عمقها تقييما كاملا. والواضح أن المنظمة يجب أن تستعد الآن لمواجهة صراعات جديدة أكثر تنوعا، سواء من حيث الأطراف المنخرطة فيها أو دوافعها المتزايدة التعقد. ومثلما يقول الأمين العام، أصبحت الصراعات والمواجهات داخل الدول أكثر تواترا الآن من الحروب بينها. وينبغي أن نضيف إلى هذا أن ما يعرف بالتهديدات الجديدة للأمن مرتبط إلى حد كبير بانعدام التنمية، وانعدام التعليم، والفقر. وهذه جميعها في الدرجة الأولى ظواهر تتجاوز حدود الوطن الواحد، والأمم المتحدة إذن توفر محفلا فريدا لاتخاذ القرارات والقيام بالأعمال. لذلك، نرى أن أي إصلاح للأمم المتحدة ينبغي أن يرمي إلى التصدي لهذه التحديات الجديدة بدلا من تعزيز هياكل أنشئت بسبب عالم وظروف ومشاكل باتت لحسن الحظ مدفونة في طوايا الماضي.

وأختم كلامي بالإشارة إلى حقيقة ليست موجودة في التقرير ولكننا نرى أن وجودها فيه كان سيعتبر مناسبا تماما لو سمحت به الظروف، وأعني بذلك الموقف الهام جدا الذي اتخذته الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ فيما يتعلق بحالة المرأة والطفل في بلد شقيق وعضو في هذه الجمعية العامة. وهذا لا يدعونا إلى الدهشة لأن اتخاذ موقف قوي مناصرة لحقوق الإنسان لا يمكن أن يعد أبدا موقفا منطقيا على أي مغالاة. ولقد أثبت لنا الأمين العام هذا مرة أخرى.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالقول إن وفد بلدي يرحب بتقرير الأمين العام الشامل عن أعمال المنظمة. وأود أيضا أن أؤكد تماما البيان الذي أدلت به كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونظرا لأهمية التقرير والعدد الكبير من المسائل الذي يتناوله، ينبغي أن ننظر فيه الجمعية العامة على نحو يتجاوز القلب الحالي المتمثل في إجراء مناقشة عامة له في جلسة من جلساتها العامة. فني هذا الصدد، ينبغي للجمعية العامة أن تحاول محاولة جادة إجراء تحليل متعمق وتبادل للآراء بشأن التقرير، و/أو

المبكر، والدبلوماسية الوقائية - والوزع الوقائي إذا اقتضى الأمر - بدلا من استخدام إجراءات سياسية وعسكرية ضخمة النطاق في وقت لاحق.

ونحن نسلّم بما حققته إدارات الشؤون السياسية، والشؤون الإنسانية، وعمليات حفظ السلم، في سبيل زيادة تنسيق عملها. وتعتبر عمليات حفظ السلم، كما ذكر أخيرا وزير الخارجية دي تيلام أمام هذه الجمعية، من أعظم الوسائل فاعلية في تفادي العنف في العالم. ولهذا دأبنا على أن نقدم دعمنا الكامل والمبكر لهذه المهام. فقد استجابت الأرجنتين دوما وبسرعة وبلا شروط لمبادرات هذه المنظمة.

ونتفق مع الأمين العام بأنه من الأمور الحيوية تحسين توقيت وزع بعثات الأمم المتحدة. وستشارك الأرجنتين في أية آلية تتيح خفض الفاصل الزمني بين اعتماد مجلس الأمن للقرارات الخاصة بتشكيل أية عملية، ووصول القوات الفعلية إلى الميدان.

ويشكل اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إنجازا هاما صوب إنهاء انتشار الأسلحة النووية. وهذا هو السبب الذي من أجله وقّعنا المعاهدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بالمجال المعروف بنزع السلاح على الصعيد المصغر، فإن الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتحديد نقل الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة التي تقوض الاستقرار الإقليمي، تعتبر خطوات في محلها. وقد عمل بلدي بنشاط في هيئة نزع السلاح من أجل إعداد الخطوط التوجيهية لإقامة آليات مراقبة فعالة.

وترى الأرجنتين أنه من المناسب أن يسترعي الأمين العام الانتباه في الملحق الذي أصدره لـ "خطة للسلام" إلى مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن نرحب بمبادرة مجلس الأمن بإجرائه في آب/أغسطس الماضي مناقشة مفتوحة بشأن هذه الحالة المأساوية. والأرجنتين ادراكا منها لهذه الآفة دعمت البرامج المضطلع بها في إطار منظمة الدول الأمريكية لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى. ولقد قمنا في عام ١٩٥٥ بوقف تصدير جميع أنواع الألغام أو بيعها أو نقلها. وعرضنا على الصعيد الثنائي، فيما يتعلق بالمملكة المتحدة، أن نتحمل

وإن كفالة أساس مالي سليم، وتوفر له أسباب البقاء، للمنظمة يعد عنصرا ضروريا في اصلاح الأمم المتحدة. ويجب إذن على الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية والمعني بالحالة المالية للأمم المتحدة أن يتوصل إلى توصيات ملموسة بشأن اتخاذ تدابير تتصدى لمسألة المتأخرات وسداد الأنصبة بالكامل وفي الوقت المحدد.

وبالانتقال إلى الفرع الثالث من التقرير، من الضروري أن نعامل التنمية كهدف بحد ذاته. ولم يكن الربط بين السلام والتنمية موضع شك على الإطلاق. ومع ذلك، فإن التنمية ذاتها هي عملية بالغة التعقيد والشمولية، وهي تتميز تميزا واضحا عن السلام والأمن. وطمس هذا التمييز أو وضع التنمية في سياق السلام أمر يساعد على التقليل مما كان ولا يزال الشاغل الأساسي للعدد الساحق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأغلبية البشر، فالتنمية تكمل السلام، والعكس صحيح أيضا. وهي تستحق إذن فصلا بذاته في التقرير.

ونحن، إذ نضع هذه الملاحظة نصب أعيننا، نعتزف مع التقدير بالجهود والأنشطة التي يبذلها الأمين العام والمنظمة في سبيل دعم وتعزيز التعاون الانمائي الدولي، ولا سيما الأنشطة التنفيذية الواسعة النطاق للتنمية، وهي الأنشطة التي تضطلع بها مختلف البرامج، والصناديق، والمكاتب التابعة للأمم المتحدة، ومع ذلك، نبقي قلقين من بطء تنفيذ المجتمع الدولي للالتزامات الانمائية الدولية العديدة. وأي خطة للتنمية متفق عليها يجب أن ترمي إلى تسريع تنفيذ هذه الالتزامات.

ونلاحظ أيضا الجهود النشطة التي يبذلها الأمين العام وتبذلها منظومة الأمم المتحدة بكاملها في سبيل تعزيز حقوق الانسان. وعلى غرار ما هو حادث في مجالات أخرى للأمم المتحدة، ينبغي استمرار بذل الجهود من أجل تبسيط وترشيد عمل آلية الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

ويوفر القرار ١٨٢/٤٦ الإطار التنفيذي للعمل الدولي المنسق للمساعدة الانسانية والكوارث الطبيعية. ويؤكد على أنه ينبغي للمساعدة الانسانية أن توضع في سياق التنمية، أي التواصل والاستمرارية من الإغاثة إلى الإنعاش إلى التنمية. ونحن نعلق أهمية على هذه النقطة.

ومع ذلك، فإن الاستمرارية في صدد الانهيار الذي يمس النظام بكل أجزائه أو في صدد الكوارث غير

بشأن كيفية مناقشتها للتقرير، بغرض التوصل إلى اتخاذ إجراء ملموس بشأنه. ومن الطبيعي أن هذا النوع من التحليل سيستلزم نهجا جديدا في النظر في التقرير، يضاف إلى المناقشة التي تجرى حول هذا البند.

إننا نتفق مع ملاحظات الأمين العام الواردة في المقدمة والمتعلقة بإنجازات المنظمة في العام الماضي، لا سيما إعادة التزام الدول الأعضاء التاريخي بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة في سياق الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ومع ذلك، نشاطره القلق من أن السنة الماضية أتت بمؤشرات على تراجع الرغبة في معالجة المسائل الدولية الخطيرة من خلال الأمم المتحدة، وشهدت تدهورا للحالة المالية للأمم المتحدة، واتجاها هبوطيا في الموارد الانمائية المتاحة.

وثمة مسألة رئيسية تناولها التقرير هي مسألة تعزيز الأمم المتحدة واصلاحها. والمهم إذن أن تعمل دورتنا على دفع أعمال الأفرقة العاملة المفتوحة باب العضوية إلى الأمام بأسرع وقت ممكن وبطريقة مرضية.

إن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية والمعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة ينظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى إعادة تنشيط قدرة الجمعية العامة على الاضطلاع بدورها المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك اتخاذ تدابير تتوجه نحو تعزيز تفاعلها مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. ونأمل في أن يكون الفريق في وضع يمكنه من تقديم التوصية بهذه التدابير إلى الجمعية العامة بحلول نهاية هذه الدورة. وينبغي للفريق أيضا أن يواصل دراسته بعمق للمسائل المتعلقة بالأمانة العامة، بما في ذلك تعزيز طابعها المستقل، وتعزيز التنوع والتوازن بين الجنسين في شغل وظائف الأمم المتحدة على جميع الأصعدة.

وفيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، يتضح أن الخلافات القائمة بشأن مسائل رئيسية، لا سيما المسائل المتعلقة بتوسيع العضوية، لا يمكن حسمها على أساس توافق في الآراء إلا من خلال التنازل والقبول بحل وسط. ومع ذلك، يسجل التقرير الأخير للفريق اتفاقا متزايدا في الآراء بشأن مسائل رئيسية. وهو يوفر بالتالي نقطة انطلاق جيدة للعمل في المستقبل.

ويذكر الأمين العام أن الأمم المتحدة في غمار مرحلة تحول هائل لم يكن حتى الآن سلسا أو سهلا. وعلاوة على هذا فإن هذا التحول مس كل مجالات أنشطة الأمم المتحدة دون استثناء أي جزء أو قطاع. وتتمثل مسؤوليتنا، بوصفنا دولا أعضاء، في توجيه هذا التحول نحو غايات إيجابية هادفة.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وثيقة هامة ومفيدة. فهو يقدم عرضا عاما شاملا لأنشطة الأمم المتحدة ويتيح نظرة ثاقبة إلى جهود المنظمة من أجل التكيف مع احتياجات وقتنا هذا.

ونشيد بالأمين العام على تقرير هذا العام، وعلى تقديمه لنا في الوقت المناسب، الأمر الذي يسر إلى حد كبير التحضير للمناقشة الحالية. ونأمل في السنوات القادمة أن يكون تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة متاحا في وقت أبكر من هذا، وأن يساعد على تركيز المناقشة في هذه الجمعية على القضايا ذات الأولوية المعروضة على الأمم المتحدة. كما نشيد بالأمين العام على هيكلة تقرير هذا العام الذي تناول بشكل واضح المهام الرئيسية وبين الأهمية الأساسية لجهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

في سياق المناقشة العامة، أكد رئيس وزراء سلوفينيا في بيانه أمام الجمعية العامة قبل أسبوعين على أن جوهر المهمة الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة في الوقت الحالي يمكن تلخيصه في كلمتين هما التكيف والتحديث. فالحاجة الملحة لتكييف وتحديث الأمم المتحدة ينبغي أن تكون المرشد لأنشطة المنظمة ولا سيما الأنشطة التي تستهدف إصلاحها.

غير أن تجربة جهود إصلاح الأمم المتحدة في العام الماضي لا تبعث على الرضا الكامل. إذ أن التقدم في مختلف الأفرقة العامة التابعة للجمعية العامة يتسم بالبطء وهي حقيقة تنظر إليها بعين القلق. ويجدر بالدورة الحالية للجمعية العامة أن توفر حافزا جديدا ومنشطا جديدا لعملية الإصلاح التي يجب أن تسير بطريقة متسقة ومتوازنة.

وفي حين أن عملية تقليص الأمانة العامة تلقى الترحيب وتعد ضرورية فإنها ينبغي أن تكون جزءا من

الطبيعية، هي أكثر تعقيدا لأنه مهما كان مقدار المساعدة الانسانية فهو لن يستطيع أن يعيد بناء مجتمع يتعرض للهلاك بفعل الصراعات ما لم يتم التصدي للمشاكل السياسية الكامنة فيه وراء تلك الصراعات والمساعدة الإنسانية ليست بديلا يعوض عن التوصل إلى حل سياسي.

كما أود أن أبرز ملاحظات الأمين العام الواردة في الفقرة ٥٥٦ من تقريره والمتصلة بالأضرار غير المقصودة التي لحقت ببعض فئات السكان المدنيين في البلدان المستهدفة، ولا سيما الفئات المستضعفة. وينبغي للأمم المتحدة أن تبقي هذه القضية قيد الدراسة المستمرة.

وفيما يتصل بالجزء الرابع من التقرير، نهتم اهتماما خاصا بمعرفة المزيد عن طبيعة البيانات في قاعدة بيانات نظام الإنذار المبكر الإنساني المشار إليه في الفقرة ٦٤٥. ونحن حريصون أيضا على الحصول على المزيد من المعلومات حول طبيعة عمل مجموعة الإشراف المشار إليها في الفقرة ٦٤٦، وعلى المزيد من التفاصيل التي تجيب على السؤال التالي: متى تعتبر الأمانة العامة أن الحالة المعينة تنطوي على أزمة محتملة الوقوع باعتبار ذلك شيئا متميزا عن أزمة واقعة فعلا؟

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام من الضروري أن تشارك الدول المساهمة بقوات مشاركة أكبر في عمليات صنع القرار، ونحن نؤيد مختلف الجهود والمقترحات الرامية إلى تحقيق هذا. كما نؤيد تأييدا كاملا توسيع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في أقرب وقت ممكن.

ونؤكد على الاعتراف الضمني الذي أورده الأمين العام في الفقرة ٦٥٢ بأن أنشطة الدبلوماسية الوقائية أنشطة ذات طبيعة دبلوماسية. بيد أننا نرى أنه ينبغي القيام بالمزيد من الدراسة لمفهوم العمل الوقائي.

وبغض النظر عن الأداة التي تستخدمها الأمم المتحدة لمعالجة صراع ما أو الحيلولة دون أن يتحول النزاع إلى صراع فجأة، ينبغي أن نلتفت إلى ملاحظة الأمين العام بأنه لا يمكن لأي أداة للسلم والأمن أن تحقق السلام الدائم ما لم تستقر إرادة أطراف الصراع على تحقيق السلام. وهذه الحقيقة الثابتة ينبغي لجميع صانعي السياسة أن يضعوها نصب أعينهم.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يبين أن الأمم المتحدة ما زالت منخرطة في مجموعة متنوعة من الأنشطة الصعبة. ويبرهن على ذلك التنوع كل جزء من التقرير بما في ذلك، كما هو معهود، الجزء المتعلق بالأمانة العامة. وعلى سبيل المثال فإن عمل مكتب الشؤون القانونية المشار إليه في الفقرات من ١١٢ إلى ١٣٤ يمتد من أعمال البحث وإعداد الفتاوى القانونية وإلى المشورة القانونية وتقديم الخدمات القانونية المتعلقة بمختلف جوانب عمليات حفظ السلام، وإلى الأنشطة المتعلقة بالمحاكم الجنائية الدولية التي أنشأها مجلس الأمن وإلى تقديم المساعدة للمناقشات الجارية حول إنشاء محكمة جنائية دولية، وإلى مجموعة من الجوانب المتصلة بقانون البحار وإلى استطلاع مجالات التدوين والتطوير التدريجي اللازمة للقانون الدولي. وكل هذه المجالات المتنوعة من العمل ذات أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة التي برهنت في السنوات الخمسين الأولى من عمرها على أن الكثير من المنجزات الهامة التي أحرزت في مسيرة التعاون الدولي، إن لم يكن معظمها، كان لا بد من تحديدها بموجب القانون لكي تصبح أساسا مستقرا للتطور في المستقبل.

وأثناء قراءة الفقرات عن عمل مكتب الشؤون القانونية لم تغب عنا ملاحظة نص الفقرة ١١٩. تلك الفقرة التي تتناول مسألة وضع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) التي كما أشار الأمين العام لا تزال تثير قضايا سياسية وقانونية حساسة. ونوافق الأمين العام في الرأي على أن الاتساق أمر ضروري في هذا الصدد. وأود أن أؤكد على أن الاتساق يقتضي التقيد الدقيق بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وعلى وجه التحديد قرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٢) وقرار الجمعية العامة ١/٤٧. وتجدر الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٢) ذكر أن الدولة المعروفة سابقا باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لم يعد لها وجود وأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يجب أن تتقدم بطلب للعضوية في الأمم المتحدة. وأني مقتنع بأنني عندما أؤكد على أهمية ذلك القرار الجوهري لمجلس الأمن، فإنني أعرب عن مشاعر سائر الدول الأربع الأخرى الخليفة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة بل في الواقع عن مشاعر جميع أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة.

تغيير أوسع يتسم بتحديد أوضح لأولويات الأمم المتحدة، وبتوزيع سليم لمواردها البشرية والمادية.

وينبغي تحقيق انضباط أكبر في ميدان تمويل الأمم المتحدة. فالأنشطة المقررة يجب أن تدفع بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وفي حين أنه قد تم إحراز بعض التقدم في هذا السبيل على مدى العام الماضي، فإن الحالة بصفة عامة لا تزال غير مرضية. وثمة مهمة إضافية في هذا المجال تتمثل في وضع جدول أنصبة مقررة جديد يكون أكثر توازنا ويعبر بشكل أدق عن مبدأ القدرة على الدفع. وعلاوة على هذا ينبغي استنباط أشكال ابتكارية للتمويل، ولا سيما في بعض مجالات العمل من قبيل حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى التحسين والتطوير اللازمين، نلمس في بعض أجزاء منظومة الأمم المتحدة ضرورة قائمة لإحداث تغيير هيكلي. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك التوسيع والإصلاح اللذان لهما مجلس الأمن. فمزد أكثر من عامين، ما فتئت تجري مناقشات مكثفة حول زيادة العضوية وإحداث تغييرات أخرى في مجلس الأمن. ويرجى أن توفر هذه المناقشات في القريب إجابات على الأسئلة المتصلة بالعدد والتشكيل المناسبين لمجلس الأمن، وكذلك الأسئلة المتعلقة بعملية صنع القرار فيه وأساليب عمله.

أشرت إلى تجربة فريق واحد من الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة، في حين أنني أعرف تماما أن وضع الأفرقة الأخرى مماثل في كثير من الجوانب. ومن الضروري للجمعية العامة في دورتها الحالية أن تمنح النظر في التجارب المكتسبة من خلال عمل أفرقتها العاملة وأن توصي بالأساليب المستصوبة لعمل تلك الأفرقة في المستقبل. إن الكثير من وقت الأفرقة العاملة قد بُدِد في مناقشات عامة وفي بعض الأحيان في مناقشات مكررة بشأن قضايا عامة. ومن الضروري أن تنتقل الأفرقة الآن، بقدر المستطاع، إلى مرحلة التفاوض وأن تحاول أن تفصل مقترحات محددة للإصلاح. ولا ينبغي أن تتحول الأفرقة العاملة إلى سمة ثابتة من سمات هيكل الأمم المتحدة. ينبغي أن تصبح قادرة على استنباط الحلول التي تدرج ضمن مجموع ترتيبات الإصلاح الضرورية. فلا ينبغي السماح بأي حال من الأحوال بأن تصبح أدوار الأفرقة العاملة مماثلة لأدوار اللجان الرئيسية للجمعية العامة.

بازدياد التسليم بأن حقوق الإنسان جزء هام من جدول أعمال الأمم المتحدة، وبأن أعمال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تزداد اتساعاً. ومن الجدير بالثناء أن المفوض السامي اتخذ بالفعل خطوات هامة لإعادة تنظيم مركز حقوق الإنسان في جنيف، وذلك لزيادة فعاليته وجعله أداة أنجع لعمل الأمم المتحدة المعزز، وخاصة في سبيل أعمال حقوق الإنسان. وينبغي أن ينظر أعضاء الأمم المتحدة الآن في أمر الحاجة إلى تعزيز آليات حقوق الإنسان القائمة وإلى تأمين الموارد الكافية لأدائها لعملها بصورة فعالة. ومن الأهمية بمكان أن نبقى في الأذهان أن كمية الموارد المستثمرة في حقوق الإنسان ليست كبيرة، خاصة عند مقارنتها بالأنشطة العديدة الأكثر تكلفة في الميادين الأخرى، وأنها تسفر دائماً تقريباً عن فوائد مباشرة وهامة للناس ولتنميتهم.

وقد كُرس الفصل الأخير من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة هذا العام لمسألة النزاعات المسلحة. وهنا يستخلص الأمين العام من الخبرة المكتسبة في الآونة الأخيرة في منع النزاع وحفظ السلام ونزع السلاح، ومن نتائج المناقشة الجارية حول "خطة للسلام". وستناقش هذه المسائل بالتفصيل في اللجان الرئيسية المختصة التابعة للجمعية العامة. وهناك حاجة إلى إجراء دراسة دقيقة لا بسبب الأهمية الكامنة في القضايا المطروحة فحسب بل أيضاً لأن الأمم المتحدة منظمة تتحمل مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين وستظل تتحمل هذه المسؤولية.

وأود أن اقتصِر في ملاحظاتي اليوم على جانب واحد، وهو الطابع المتطور لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. لقد لاحظ الأمين العام في الفقرة ٦٥٥ من التقرير أنه في حين أن عدد أفراد حفظ السلام قد انخفض انخفاضاً كبيراً في السنة الماضية - من أكثر من ٦٧ ٠٠٠ فرداً في تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى أقل من ٢٦ ٠٠٠ فرداً في تموز/يوليه ١٩٩٦ - فإن المهام التي يقوم بها هؤلاء الأفراد ظلت على نفس القدر من التعقيد. وهذا عامل هام؛ وفي حين أن أعضاء الأمم المتحدة يفضلون ولايات محددة تستند إلى مجموعة من المبادئ البسيطة والواضحة، إلا أن الظروف الفعلية تقتضي في أكثر الأحيان عمليات معقدة تتسم بمهام متنوعة يصعب تنسيقها. ويتطلب الكثير من العمليات سياسة عامة تنطوي على مزيج مدروس بعناية من الجوانب العسكرية وغير العسكرية، ومن العناصر الإنسانية والسياسية والعناصر الأخرى.

وثمة جزء هام من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يتعلق بالأنشطة الإنمائية العالمية. ويبين ذلك الجزء من التقرير تنوع المهام والبرامج التي تشكل أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية العالمية. ونحن نرحب بالتركيز المحسن على القضايا الإنمائية التي تمس إفريقيا والمبادرات التي تستهدف تحسين فرص تحقيق النمو والتنمية فيها على أساس متين. وإن توفير الدعم لبرامج بناء القدرة على الصعيد الإقليمي، والحوافز لتنشيط الاستثمارات الخاصة في إفريقيا، وغير ذلك من التدابير، من بين الأولويات الرئيسية في جدول أعمال التنمية اليوم.

وثمة مجموعة هامة أخرى من الأولويات في هذا السياق تتعلق باستئصال شأفة الفقر، وهي مهمة ذات أهمية عالمية وكانت محور النقاش في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عُقدت في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، وفي المناقشات اللاحقة بشأن تنفيذها. وقد أعربت تلك القمة عن الالتزام الجوهري باستئصال شأفة الفقر، واقترحت برنامج عمل لتنفيذ ذلك الالتزام. ومن الأهمية بمكان المضي قدماً دون تردد بالأنشطة الضرورية لتنفيذ القرارات المتخذة في القمة الاجتماعية العالمية.

ويكتسي أحد البنود أهمية خاصة في هذا الصدد. فلن يتسنى استئصال الفقر إلا على يد أناس مكنوا من أمرهم. وثمة طرق عديدة لتمكين الناس، وستتفاوت المهام المحددة في هذا الصدد من بلد إلى آخر. وفي بعض المجتمعات تتمثل الأولوية في توفير الموارد المادية اللازمة وتهيئة البيئة الاقتصادية المؤاتية للتقدم الاجتماعي والتنمية. وفي مجتمعات أخرى، قد تتمثل الأولوية في تعزيز المؤسسات وضمان حكم القانون. على أنه في جميع الظروف يتحتم أن يكون تطبيق الأولويات القطرية المحددة متمشياً مع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ومن الأهمية أن نشير إلى أن جميع المؤتمرات العالمية التي تناولت مختلف جوانب جدول أعمال التنمية العالمية أكدت على هذا الشرط.

إن فلسفة التنمية التي وضعت مفهوم الأهمية المحورية للإنسان في عملية التنمية، والصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، خلقت بيئة جديدة لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ومما يشجعنا أن نرى في الفقرتين ٦٢٣ و ٦٤٢ من التقرير ما يفيد

بعضها بعضا. وهذا ينطبق على المنظومة ككل. وبإسراعنا بفهم هذه العلاقة التآزرية المتبادلة، سنحسن إرساء الأساس اللازم لتوافق الآراء بصدد شتى جوانب عملية الإصلاح.

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة مجالا من مجالات أنشطة المنظمة يكتسي أهمية متزايدة. وهذا ينطبق بالتحديد على تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية، الذي اتخذ في فترة ما بعد الحرب الباردة دورا خاصا، بالاقتران مع الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والاقتصاد السوقي. وهنا، فإن التبادل الدولي للخبرات وللممارسات المثلى أصبح مطلوبا أكثر من أي وقت مضى في الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

إن التكيف مع الشروط السائدة قرب نهاية القرن العشرين يستتبع في كثير من الأحيان تكاليف اجتماعية جسيمة - لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ولتخفيف هذه التكاليف يلزم توفر تضامن دولي. وتعزيز هذا التضامن مهمة حيوية للمنظمة ولمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي لنا أن نركز عملنا على تحسين البيئة الكلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وإيجاد طرائق للتعاون الدولي للمساعدة في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن الأمم المتحدة توفر إطارا مؤسسيا فريدا للنهوض بتنمية منصفة ومستدامة اجتماعيا وبيئيا يكون محورها الإنسان. ونظرا لتعدد المشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا - مثل التخلف والدين الخارجي وقلة الأغذية وضعف شبكات الأمان الاجتماعي فإننا نؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تركز في المستقبل مزيدا من الاهتمام لمشاكل أفقر البلدان. ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل إفريقيا تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد. ونحن نعلن استعدادنا للتعاون في تنفيذه.

لقد انقضت أربع سنوات منذ أن استهلكت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والأربعين، عملية صياغة "خطة للتنمية". ومع أننا نلاحظ إحراز بعض التقدم في المفاوضات، فإننا نشعر أن العمل على هذه الوثيقة ينبغي تكثيفه لتوفير أساس صلب للتعاون الدولي من أجل التنمية

ولذلك ينبغي إعطاء الأمين العام فرصة وموارد لتحليل الدروس المستفادة في إعداد مزيج السياسة المطلوب في أنواع الحالات المعينة، والتوصية بمبادئ توجيهية عامة للمساعدة في صنع القرار في حالات محددة. ونحن نرى عناصر من هذه المبادئ التوجيهية في التقرير قيد النظر اليوم، وفي الكثير من التقارير الأخرى المقدمة من الأمين العام، ونود أن نشجعه على مواصلة هذه الجهود.

واسمحوا لي أن أؤكد في الختام على أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يمثل أداة مفيدة للغاية لعمل الجمعية العامة. وهو يذكرنا بتعدد المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والحاجة إلى تسريع عملية الإصلاح. وآمل أن تمثل المناقشة الحالية للتقرير مساهمة جادة في عملية الإصلاح.

السيد فورونيسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على إعداد هذا التقرير الهام بهذه الصورة الدقيقة والواضحة. وتعتبر الوثيقة المعروضة علينا عن درجة تعقد عمل المنظمة وتعدد جوانبه منذ الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها وهو عمل يجري، للأسف، تحت وطأة الأزمة المالية.

ونحن نعتقد أنه ينبغي لنا تقييم كل قطاع من قطاعات أنشطة الأمم المتحدة من منظور عملية إصلاح المنظمة التي لا غنى عنها، وفي المقام الأول إصلاح برنامج عملها. إذ أن المضمون البرنامجي لعملها هو الذي ينبغي أن يكون حجر الزاوية ونقطة الانطلاق في إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية الدولية والأجهزة المتخصصة والأمانة العامة - وليس العكس. وإن التخفيض الرشيد لأجهزة الأمم المتحدة، بقدر ما هو مستصوب ولا مناص منه في الواقع، ينبغي ألا يؤدي إلى زيادة تركز أنشطتها في المقر، إلا عندما ينطوي ذلك على وفورات أكيدة. كما أن تكاليف العمليات في مختلف المواقع، بما فيها المناطق التي لا تكاد توجد فيها أي مكاتب للأمم المتحدة أو على الأقل لا توجد بها مكاتب ذات اختصاص - مثل أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية - ينبغي أن تكون موضوع تحليل مقارن.

ونحن نؤيد بالكامل قول الأمين العام إنه يجب القيام بالإصلاح المؤسسي للمنظمة على جميع المستويات - الحكومي الدولي والتنظيمي والإداري - بطريقة تعزز

وينبغي أن يسفر عن تحسين نوعية المساعدة المقدمة وفعالية تكاليفها.

عقب إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩١، تمكن البرنامج نتيجة للإصلاحات المؤسسية من وضع عدد من برامج العمل المفيدة التي أقرتها الجمعية العامة، ومن تحسين تقديم المساعدة التقنية. وهذا البرنامج، الذي أنيطت به وحده مسؤولية تنسيق وتوفير الدور القيادي لجميع أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، قد نجح في تعزيز دوره القيادي في إطار منظومة الأمم المتحدة وفي رعاية أنشطة مفيدة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

ولجنة المخدرات، بوصفها الهيئة المتخصصة لصنع السياسة العامة في مجال مكافحة الدولية للمخدرات، وبوصفها أشبه بمجلس الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ينبغي أن تواصل التماس الطرق والوسائل السليمة للاتصال بأمانة البرنامج، حيث أن الأخيرة كثيراً ما تتصرف بوصفها وكالة تنفيذية للجنة. ونحن نشجع على إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية فيما بين الدورات لهذا الغرض.

لقد أيدت بولندا عقد المؤتمرات العالمية تحت رعاية الأمم المتحدة في التسعينات. وقد أسهمت هذه المؤتمرات في زيادة الوعي العام وتوليد الأفكار والحصول على التزامات جديدة. وبشكل خاص، أولينا اهتماماً خاصاً للمشاكل التي انعكست في الإعلان ومنهاج العمل اللذين اعتمدا في مؤتمر بيجينغ المعني بالمرأة، وفي برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي الذي انعقد في كوبنهاغن. بيد أن قرارات هذه المؤتمرات يجب أن تتابع على نحو متسق. وتنفيذ نتائجها - وهو محك للنوايا الحقيقية للدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها - ينبغي أن ترصده هيئات مختصة.

بيد أننا نعتقد أنه ينبغي استخدام الجمعية العامة ودوراتها الاستثنائية لهذا الغرض. فهي تشكل، مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محافل مناسبة للاستعراض والتركيز على تحديات جديدة في مناخ تعاون وتضامن حقيقي. وللوفاء بهذا الدور وفاء كاملاً، ينبغي أن تشارك أيضاً في هذا الأمر المنظمات غير الحكومية. فقد غدت أنشطتها اليوم بُعداً ضرورياً في الحياة العامة. ولذلك، نرحب بالتعاون بينها وبين منظومة الأمم المتحدة، كما جاء في التقرير قيد النظر.

في السنوات القادمة. واسمحوا لي أن أذكر بأن بولندا كانت من بين البلدان التي اقترحت هذه الخطة. ونحن نعتقد الآن أنه قد حان الوقت لنضع، أو نبدأ في وضع، وثيقة ثالثة ذات طابعية مماثلة: هي "خطة لحقوق الإنسان".

وفي نفس الوقت، فإن الأنشطة المتصلة بهذا الموضوع بالذات، أي حماية حقوق الإنسان ومكانتها في إطار الأمم المتحدة - يجب أن تعزز. وينبغي للمنظمة أن تحسن شروط الحوار الدولي الجاري حول حماية حقوق الإنسان، وأن تنشئ آليات تكفل الامتثال للمعايير الدولية وتدفع المساعدة التقنية. وينبغي إتاحة التمويل المناسب لهذا الغرض للمفوض السامي لحقوق الإنسان ولمركز حقوق الإنسان، في جنيف. وينبغي تبسيط التفاعل بينهما.

وقد أشار رئيس جمهورية بولندا، في كلمته أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، إلى أن الجمعية العامة، لمواجهة تحديات الألف سنة القادمة، قد تنظر، من بين جملة أمور، في إنشاء لجنة تابعة للجمعية العامة تعنى بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، مع القيام في نفس الوقت بدمج اللجنتين الحاليتين الثانية والثالثة في لجنة اقتصادية واجتماعية واحدة. وأود أن أذكر بأن وفدي دعا إلى حل كهذا في عدة مناسبات، آخرها هذا العام، في الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

كما أن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الميدان الإنساني تقتضي أيضاً رؤية واضحة لكيفية كفالة الاتساق والتلاحم بين العمليات الإنسانية. وفي رأينا إن إعطاء دور ريادي لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، برئاسة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، هو شرط مسبق للنجاح. ونرى أنه يمكن الاستفادة على نحو أفضل من الهيكل الأساسي الموجود في المقر وفي الميدان - بما في ذلك الإمكانيات الكامنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما لديه من شبكة للمنسقين المقيمين. ونحن نشيد بالعمل الذي أنجزته حتى الآن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبتطوير نظام الإنذار المبكر بشأن الحالات الإنسانية الذي تم في إدارة الشؤون الإنسانية. إن تعزيز تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية بين إدارة الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة ينبغي أن يستمر، وينبغي أن يرمي إلى تحديد وإزالة الثغرات والاختلالات في الترتيبات الراهنة، والتخلص من ازدواجية المسؤوليات.

المؤاتية، مثل القواعد العامة لتخفيض الضرائب وغير ذلك من الحوافز الممكنة الأخرى. ونقترح أن يقوم الفريق العامل المفتوح العضوية الرفيع المستوى بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة بدراسة هذه الفكرة.

ونلاحظ أيضا بارتياح أن الأمين العام كرس الاهتمام الواجب في تقريره لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا. واللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال علاقتها الوثيقة والفعالة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجلس أوروبا، وكذلك المنظمات دون الإقليمية، مثل مبادرة وسط أوروبا ومجلس دول البلطيق، يمكنها أن تعالج بفعالية عددا من المشاكل الإقليمية، ولا سيما المشاكل التي تواجهها البلدان التي تجتاز مرحلة الانتقال. وعمليات الإصلاح التي بدأت في القطاع الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة وفي المجالات ذات الصلة ينبغي أن تسفر عن تعزيز اللجنة وإعدادها للاضطلاع بالولايات المناطة بها، ولمد نطاق اهتمامها إلى مسائل اجتماعية مختارة، حسبما تقتضيه الضرورة. وبولندا لا تستطيع أن تؤيد وجهة النظر المنادية بالحد من أنشطة اللجان الإقليمية.

وترحب بولندا بإسهام المنظمة في جعل عالمنا أكثر سلامة وأمنا من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار. إن قرار الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمد تلك المعاهدة إلى أجل غير محدود، وفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحسين فعالية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والمبادئ التوجيهية لمراقبة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي - كل هذه أمور تدخل في عداد منجزات منظمنا ومنجزات مؤتمر نزع السلاح.

ويرى وفدنا أنه يجب الاستمرار في المفاوضات حول عقد معاهدة متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة، وهي المعاهدة التي يشار إليها باسم معاهدة الوقف، كما يجب مواصلة الحد من التجارة الدولية في الأسلحة الصغيرة. وتعلق بولندا أهمية كبيرة على حل المشكلة المتصلة بفرض الحظر الدائم على إنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد وتطويرها وتخزينها واستعمالها ونقلها. ونؤيد مبادرتي الولايات المتحدة وكندا في هذا الصدد، وكذلك برنامج العمل المؤلف من سبع نقاط الذي اقترحه ألمانيا.

ونحن نقدر إسهام الأمانة العامة في إعداد ومتابعة سلسلة اجتماعات الجمعية العامة المعنية بالإدارة العامة والتنمية. ويمكن للإدارة العامة الفعالة أن تضطلع بدور حاسم في تنسيق أنشطة التنمية وضمان توفر الكفاءة وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار عملية التنمية.

ونحن نتطلع إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستعقد في العام القادم لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي ضوء الاهتمام المنصب على البعد الإيكولوجي للتنمية، فإن أقل ما نتوقعه من هذه الدورة هو إعطاء مزيد من التوجيهات للسياسة العامة بشأن أجدى الطرق لتنفيذ هذه الوثيقة الهامة.

ويود وفدي أن يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الأمين العام للحد من نفقات المنظمة بغية إبقاء ميزانية فترة السنتين الحالية كأول ميزانية يكون نموها صفرا، وذلك على الرغم من استحداث ولايات جديدة لم تكن مدرجة في الميزانية بل أضيفت إليها أثناء العام. إلا أننا نفضل تقوية العمل على تحقيق المزيد من خفض التكاليف من خلال إعادة توزيع الموارد ومن خلال تدابير زيادة الكفاءة بدلا من تحقيق ذلك الخفض من مجرد إنقاص عدد الموظفين ولو أن الجولة الأولى من جولات تخفيض عدد الموظفين، التي نفذت في العام الماضي، قد أسفرت بالفعل عن وفورات كبيرة. إن إعادة الهيكلة بما فيها تبسيط الهيكل المؤسسي الثقيل، الذي أصبح واجبا منذ مدة طويلة، وتحسين الأداء لم يستنفذا بعد أهداف إصلاح الأمم المتحدة في رأينا. فالهدف الأساسي لإصلاح الأمم المتحدة يجب أن يتكون من مراجعة متعمقة لبرنامج عملها، وتقسيم أفضل للعمل فيما بين جميع مكونات المنظومة.

وتضم بولندا صوتها إلى الدول الأعضاء التي ما برحت تؤيد الجهود الرامية إلى حسم الحالة المالية المتدهورة للمنظمة. ولا يمكننا أن نقف موقف المتفرج من الأزمة المالية الحادة التي طال أمدها. ولكن الحل لن يأتي تلقائيا. وهناك حاجة إلى التصميم الحازم على إصلاح النواحي المالية في الأمم المتحدة ومنع حدوث أزمة جديدة. ولهذا اقترح رئيس جمهورية بولندا في المناقشة العامة مصدرا إضافيا مبتكرا لتمويل المنظمة، ولا سيما تمويل أنشطتها التي تدعم النواحي الإنشائية والإنمائية، وهو إنشاء صندوق استئماني للأمم المتحدة يمول من المنح الطوعية من قطاع الأعمال عبر الوطني الخاص. ولتحقيق ذلك، سيكون على الحكومات المضيفة أن توفر الظروف

إلى بذل جهد متواز لإصلاح الذات وللتمكن في الوقت نفسه من معالجة التحديات التي يواجهها المجتمع العالمي. إن التعاون الدولي، سواء تحت إشراف الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، من الأمور الأساسية في معظم الأحيان لمعالجة هذه التحديات معالجة فعالة، وكذلك لمنع الشرور وكبحها. وعلينا ألا ننسى أننا، نحن الذين نكون الأمم المتحدة، وأن الإرادة السياسية للأعضاء هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تحركنا قدما إلى القرن المقبل، على الطريق الذي وضعه الميثاق، من أجل منفعة المجتمع الدولي والرفاه العالمي.

#### البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

#### إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

##### التقرير الثاني للمكتب (A/51/250/Add.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استرعي نظر الممثلين إلى التقرير الثاني للمكتب، بشأن طلب عدد من الوفود إدراج بند إضافي في جدول الأعمال، بعنوان "منح مركز المراقب في الجمعية العامة للسلطة الدولية لقاع البحار".

وفي الفقرة ٢ من تقرير المكتب، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج البند المعنون "منح مركز المراقب في الجمعية العامة للسلطة الدولية لقاع البحار" في جدول أعمال الدورة الحالية: هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر في البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

ويرحب الوفد البولندي بعمل فريق الجمعية العامة العامل مفتوح العضوية غير الرسمي بشأن خطة للسلام. والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، إلى جانب عمليات حفظ السلام التقليدية، يجب أن تظل الأدوات الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة لحل الصراعات وصيانة السلم والأمن. ويجب أن تظل هذه العمليات داخل اختصاص المنظمة من الناحيتين النظرية والعملية. وفي ذهني عمل الفريق مفتوح العضوية، والتفصيل الذي وضعه مجلس الأمن لمفهوم حفظ السلام، وتعاون المجلس مع الدول غير الأعضاء فيه.

ونشعر بارتياح لبذل الجهود الآن بهدف النهوض بفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد عملت الأمانة العامة عن كثب مع الوفود المعنية، بناء على طلب الجمعية العامة، على تطوير مفهوم الفريق الذي يكون بالمقر ويمكن وزعه بسرعة. فضلا عن ذلك، تم إحراز تقدم كبير في تحسين نظام الترتيبات الاحتياطية، بما في ذلك مسألة تشكيل لواء احتياطي عالي الاستعداد تابع للأمم المتحدة، وهي مسألة وثيقة الصلة بهذا النظام. ومنذ البداية، شاركت بولندا بنشاط في هذه الجهود. وقد زدنا مؤخرا من إسهامنا في الترتيبات الاحتياطية. ونحن نتشاطر معرفتنا وخبرتنا في المناقشات الدائرة حول المبادرة الدانمركية. وفي المحافل الأخرى، مثل أصدقاء الوزع السريع، ننضم إلى الدول الأخرى في البحث عن طرق لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام.

ونؤيد الرأي القائل بأن تخفيض عدد موظفي الأمانة العامة يجب أن يجري بطريقة لا تقوض سلامة هيكل إدارة عمليات حفظ السلام، أو بصفة عامة، قدرة المنظمة على تناول مهامها المعقدة في هذا المجال. ونفهم أن الواقع يلزم بتخفيض نطاق بعض العمليات الجارية. وفي إحدى هذه العمليات، وهي عملية تحت قيادة جنرال بولندي، استكملت مؤخرا بنجاح مهمة التبسيط على صعوبتها. إن ضرورة إجراء التخفيضات التي لا بد منها، سواء في المقر الرئيسي أو في الميدان، يجب ألا تحرمنا من هامش المرونة الضروري.

وختاما، أود أن أكرر دعم بولندا لعمل المنظمة وهي تقترب من عتبة قرن جديد. أليس من المعتاد في نهاية أي قرن أن تظل مهام قديمة كثيرة دون حل، بينما الحياة تأتينا بمشاكل جديدة؟ إن الأمم المتحدة ومنظومتها بحاجة